المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم: السياسة العامة والانظمة المقارنة

دور الأحزاب السياسية في مسار التحول الديمقراطي في المغرب الفترة الممتدة من 1999الى 2016

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: النظم السياسية المقارنة

إعداد الطالب: إشراف الأستاذ:

مراد بوفليغة فاتح خننو

لجنة المناقشة

الأستاذ سفيان فوكه..... رئيسا

الأستاذة حياة لطار ..... مقررا

الأستاذ فاتح خننو ..... مشرفا

السنة الجامعية: 2016_2017.

شكر وعرفان

أحمد الله وأشكره الذي و فقني لإنجاز هذا العمل أتقدم بالشكر إلى أستاذي فاتح خننو على مساعدته لنا طيلة مدة انجاز العمل كما أقدم شكري وامتناني لأمي الغالية وأبي العزيز وكل أفراد العائلة الكريمة كما أتقدم بشكري لجميع الأصدقاء الدين أيدوني ورافقوني من قريب أو بعيد في انجاز هذا العمل.

ملخص الدراسة:

تسعى الدراسة التي بين ايدينا الى محاولة رصد اهم ملامح التجربة الحزبية في المغرب ، اضافة الى التعرف ان دور الاحزاب السياسية في دعم التحول الديمقراطي في المغرب ، ودلك من خلال البحت في تاريخ الاحزاب السياسية في المغرب ، بحتنا يركز على فترة مهمه من فترات المغرب وهي الفترة التي عرفت وصول الملك محمد السادس الى الحكم الممتدة من سنة1999 الى 2016 والدي تميز نهجه بكثرة الخطابات التي تدعوا الى سلسلة من الاصلاحات السياسية والاقتصادية في المغرب بهدف الانتقال بالمغرب الى مصاف الدول الديمقراطية، تميزت فترة الملك محمد السادس بانتهاج سياسة تهدف الى اخد زمام المبادرة بإصلاح العمل الحزبي في المغرب خاصة مع تدشين قانون الاحزاب السياسية ،رغم هده الاصلاحات المعلن عنها الى ان الممارسة الحزبية في المغرب ضلت كما هي حيت سيطر عليها منطق الركود من جهة والتشرذم من جهة اخرى.

في قراءتنا للتجربة الحزبية في المغرب خلصنا ان الاحزاب السياسية في المغرب لاتزال تتحرك ببطيء في دعم عملية التحول الديمقراطي في المغرب.

كما توصلنا ان المغرب لايزال في حاجة الى قطع اشواط كبيرة لتحقيق تحول ديمقراطي حقيقي فرغم وجود احزاب كثيرة في المغرب وذات توجهات مختلفة الا انها لم تساهم في تأسيس تجربة حزبية سليمة تساهم في نقل المغرب الى مصاف الدول الديمقراطية .

هدا الوضع ساهمت فيه مجموعة من الاسباب منها انعدام ارادة سياسية حقيقية للسلطة في التحول الديمقراطي ،اضافة الى طبيعة النظام السياسي في المغرب الدي لا يسمح بوجود فواعل اخرى تنافسه على السلطة متل الاحزاب السياسية، لتضل المؤسسة الملكية تحتكر الحياة السياسية مند الاستقلال مما جعل هده الاحزاب عبارة عن قنوات لتمرير الارادة الملكية.

Abstract

he study aims at monitoring the most important features of the party experience in Morocco, in addition to recognizing that the role of political parties in supporting democratic transformation in Morocco, and through the pure history of the political parties in Morocco, we focus on the important period of Morocco period Which marked the arrival of King Mohammed VI to rule from 1999 to 2016. My father is characterized by his many speeches calling for a series of political and economic reforms in Morocco to move Morocco to the ranks of democratic countries. The period of King Mohammed VI was characterized by a policy aimed at taking control Rh reform party work in Morocco, especially with the launch of the political parties law, in spite of this topic declared to the reforms that the party practice in Morocco lost as they are saluting dominated by the logic of the recession on the one hand and fragmentation on the other.

In our reading of the experience of the party in Morocco, we concluded that the political parties in Morocco are still moving slowly to support the process of democratic transition in Morocco.

We also reached that Morocco is still in need of great strides to achieve real democratic transformation despite the presence of many parties in Morocco and with different approaches, but it did not contribute to the establishment of a sound experience of partisan contribute to the transfer of Morocco to the ranks of the democratic countries.

This situation contributed to a number of reasons, including the lack of real political will of the Authority in the democratic transition, in addition to the nature of the political system in Morocco, which does not allow the existence of other feuds competing for power political parties, the royal institution to monopolize political life since Independence, channels to pass property will.

مقدمة

مقدمة

يعتبر موضوع الأحزاب من الموضوعات التي تحتل مكانة هامة ، سواء من الناحية الفقهية أو من ناحية التطبيق ، وقد اتير جدل حول موضوع الأحزاب ببن السلطة والفقهاء ، واختلفت وجهات النظر وتعددت حتى أعرق النظم الديمقراطية، كما تكمن هذه الأهمية في كون التعددية الحزبية عماد ا لحرية السياسية فلا يمكن تصور نظام دمقراطي بدون أحزاب سياسية ، فهي من جهة تتفق مع الطبيعة البشرية لان الإنسان كائن اجتماعي ونظامي في آن واحد كما نجد أن الأحزاب ضرورة تقتضي بها النظم الديمقراطية لأنها من اهم التنظيمات السياسية في الغرب .

ولقد عرفت الدول العربية التعددية الحزبية حديثا لتصبح ابرز الظواهر التي ميزت الحياة السياسية العربية في العصر الحديث ولعل ابز الدول التي كانت سباقة لتبني التعددية الحزبية المغرب ، فقد جاء النص بشكل صريح في دستور 1962 في الفصل الثالث أن نضام الحزب الوحيد ممنوع بالمغرب وقد استمر هذا المنع في جميع التعديلات اللاحقة .

وإد يعترف الكثير من الدارسين بأن النظام المغربي كانت له الشجاعة السياسية الكافية للإقرار التعددية ،فان واجب الباحث العلمي يفرض عليه ان يمارس الشك المنهجي وان يتساءل عن خصائص التعددية الحزبية في المغرب وهل يمكن ان ترتقي هذه التعددية التي اقرها المغرب الى التعددية التي تجعل من المواطن المغربي يتمتع بالحرية والمساواة من هنا وانطلاقا مما سبق جاءت هذه الدراسة كمحاولة لتحليل دور الأحزاب في التحول الديمقراطي في المغرب .

النطاق الزماني والمكاني للدراسة :

تقوم الدراسة بحث قضية الأحزاب السياسية المغربية ودورها في دعم عمليات التحول الديمقراطي في المغرب الدراسة تشغل حيز وفترة زمنية تمتد من سنة1999 الى2016 وهي المرحلة التي عرفت وصول الملك محمد السادس الى الحكم في المغرب واتهاجه سياسة جديدة اتجاه الأحزاب السياسية في المغرب وهذا بإعطائها هامش من الحرية.

اهمية الموضوع:

الاهمية العلمية للموضوع

تبرز الاهمية العلمية للموضوع الدراسة في كون موضوع الدراسة يعتبر اطار ومدخلا لفهم دينامية عمل النظام السياسي المغربي.

المساهمة ولو بالقليل في اتراء البحت العلمي بدراسات علمية تساهم في اتراء المعرفة العلمية تساهم من خلالها في تطوير تخصص النظم السياسية المقارنة.

قناعتنا بان الأحزاب السياسية يبقى موضوع جدير بالبحث رغم الكتابات الهائلة التي تناولت موضوع الأحزاب السياسية.

يبرز اهمية بحتنا في كونه يتعلق بموضوع الأحزاب السياسية وكيفية سيرها في تجربة التحول الديمقراطي في المغرب، ونحن كجزائريين نحاول ان نستفيد من الجانب الايجابي لهذه التجربة ان وجد ونحجم عن ما هو سلبي فيها، ولتكون مرجع علمي يساعدنا في فهم البيئة الداخلية للنظام السياسي في المغرب باعتبار المغرب ينتمي الى الفضاء الإقليمي المغاربي الذي ننتمي اليه لذلك وجب الاهتمام به

الأهمية العملية

الدراسة تتناول مرحلة جديدة من مراحل التحول الديمقراطي في المغرب، الا وهي فترة وصول محمد السادس للحكم لكن هذا لا يعني أنها مقتصرة على هذه المرحلة فقط وانما تمتد الى مراحل اخرى من التاريخ السياسي للمغرب وهذا لأهمية الجانب التاريخي في فهم طبيعة النظام السياسي المغربي.

تهدف دراستنا الى الوقوف عن الجانب الدستوري والقانوني الذي يسود المملكة المغربية، اصافة الى معرفة طريقة عمل الأحزاب السياسية المغربية داخل النسق العام للنظام السياسي المغربي ومحاولة فهم الدور التي تقدمه لعملية التحول الديمقراطي .

تبز اهمية العملية للدراسة في محاولة تحليل دور الأحزاب السياسية في تفعيل التحول الديمقراطي اضافة الى ابراز جانب من العوائق التي تقف ضد تحول ديمقراطي في المغرب ،محاولة الوصول الى نتائج من شانها ان تساعد في تفعيل عملية التحول الديمقراطي في المغرب.

دوافع الدراسة: مبررات اختيار الموضوع

لقد كان الدافع بالنسبة الي من اختيار موضوع الأحزاب السياسية في المغرب ودورها في مسيرة التحول الديمقراطي في المغرب نابع اولا من حب الاطلاع الذي راودني حول مسالة الأحزاب السياسية في المغرب ومعرفة جانب من طبيعة النظام السياسي في المغرب، اضافة الى محاولة التعرف عن جانب من التعددية السياسية المطبقة في المغرب .

اصافة الى محاولة فهم التحولات السياسية التي عرفها المغرب ابتداء من سنة 1999 تاريخ وصول الملك محمد السادس الى الحكم وانتهاجه سياسة جديدة .

من المبررات الموضوعية التي دفعتني اختيار موضوع كهذا معرفة حقيقة الديمقراطية التي يتغنى بها المغرب خاصة ونحن نعلم انه كان سباقا لانتهاج التعددية السياسية على خلاف بقية الدول العربية.

اهداف الدراسة

تهدف الدراسة الى الوقوف عن الجانب الدستوري والقانوني الذي يسود المملكة المغربية، اضافة الى معرفة طريقة عمل الأحزاب السياسية في المغرب ،ومحاولة فهم البيئة الداخلية للنظام السياسي المغربي و فهم الدور التي تقدمه الأحزاب السياسية لعملية التحول الديمقراطي في المغرب.

الدراسات السابقة ادبيات الدراسة:

من اجل دراسة موضوع التحول الديمقراطي وعلاقة الأحزاب السياسية به في المغرب اعتمدنا الى مجموعة من الدراسات والادبيات والتي عنيت بموضوع مهم كهذا ،اول هذه الدراسات رسالة ماجستير بعنوان الأحزاب

السياسية ودورها في الحياة السياسية في المغرب من اعداد الطالب حبيب ميهوبي حيث تناول فيها الموضوع من زاوية تاريخية ، ركز على التطور التاريخي للأحزاب السياسية ولم يركز على البيئة الداخلية التي تشتغل فيها هذه الأحزاب.

اما الدراسة الثانية فهو عبارة عن بحث لنيل شهادة الاجازة في القانون العام بعنوان الانتقال الديمقراطي بالمغرب الاكراهات والرهانات من انجاز الطالبين سفيان ناشط عتمان تليممة، حيث تناولا فيه تجربة الانتقال الديمقراطي في المغرب من خلال ربطها بالتجربة الاسبانية ،اضافة الى التركيز على دراسة تجربة الانتقال الديمقراطي في المغرب على الجانب المؤسساتي من خلال اليتي حكومة التناوب وهيئة الانصاف والمصالحة.

اما الدراسة الثالثة فكانت عبارة عن كتاب الأحزاب والقوى السياسية في المغرب للمؤلفة فايز سارة حيت تناولت فيه دراسة شاملة لتاريخ الأحزاب السياسية في المغرب ،من خلال التطرق الى ابرز المراحل التي مرت بها الأحزاب السياسية في المغرب، مع التطرق الى اهم الأحزاب الفاعلة في الساحة السياسية المغربية.

انطلاقا من هذه المعطيات والرصيد المعرفي الذي اكتسبناه من خلال اطلاعنا عن هذه الدراسات القيمة التي تناول موضوع الأحزاب السياسية والادوار التي تضطلع بها في الحياة السياسية المغربية ككل من زوايا مختلفة ، اضافة الى دورها في دعم العملية الديمقراطية راودتا فكرة البحث في مسالة هامة والتي تعتبر من صميم الدراسات التي يعنى بها تخصص العلوم السياسية بصفة عامة والنظم السياسية المقارنة بصفة خاصة لذلك كانت اشكالية بحثنا كالتالي:

هل يمكن الحديث عن دور فعال للأحزاب السياسية في دعم عملية التحول الديمقراطي في المغرب ؟

الاسئلة الفرعية

- هل هناك تأثير للأحزاب السياسية المغربية في عمليات التحول الديمقراطي في المغرب؟
- ماهي معوقات التحول الديمقراطي في المغرب؟
- كيف يمكن تفعيل دور الأحزاب السياسية بما يساهم في تحقيق تحول ديمقراطي فعال في المغرب؟

فرضيات الدراسة

- الأحزاب السياسية تلعب ادوار هامة في عملية التحول الديمقراطي الديمقراطي في المغرب.
- انعدام الديمقراطية الداخلية ووجود صراعات داخل الأحزاب السياسية المغربية قد تكون سبب في عرقلة عملية التحول الديمقراطي في المغرب .
- القيود التي يفرضها النظام السياسي المغربي على نشاط الأحزاب السياسية اضعف من قدرة هذه الأحزاب على المساهمة في تفعيل عمليات التحول الديمقراطي.

المنهجية المعتمدة في الدراسة: من أجل دراسة موضوع دور الأحزاب السياسية في التحول الديمقراطي في المغرب ، اعتمدنا على منهجين رئيسين الا وهما المنهج التاريخي ومنهج دراسة الحالة وهذا لطبيعة الدراسة التي تعتمد على البحث في الزوايا التاريخية للأحزاب السياسية في المغرب اضافة التعمق في دراسة الحالة .

المنهج التاريخي: وذلك من خلال تتبع التطور التاريخي للأحزاب السياسية في العالم والأحزاب السياسية في المغرب من خلال دراسة الوثائق والمصادر التاريخية من وذلك من خلال تحليل تلك الوثائق وتفسيرها من أجل فهم الواقع الذي يسود المملكة.

منهج دراسة الحالة: لقد اعتمدنا عليه من خلال دراسة عينة وحالة وهي الأحزاب السياسية في المغرب

مقتربات الدراسة:

لقد استعننا في دراستنا على مجموعة من المقاربات ولعل ابرز المقاربات المنهجية المستخدمة في الدراسة

المقترب الوظيفي: لقد اعتمدنا في دراستنا على المقترب الوظيفي من خلال توظيفه في دراسة الأحزاب السياسية من خلال الوظائف التي تقوم بها على مستوى النظام السياسي والمجتمع المغربي ككل .

اما غابريال الموند فينظر الى الوظيفة على انها تشير الى النتائج والأثار الملحوظة للظواهر والنشاطات التي لها علاقة باستمرار النظام السياسي.

حسب المقاربة الوظيفة الدور الاساسي للحزب السياسي يتمثل في السعي لممارسة السلطة او الاحتفاظ بها، وهذا ما يشير اليه ماكس فيبر بالقول" ان كل ممارسة سياسية هي بحث دائم عن السلطة".

مقاربة النخبة: لقد قمنا بالاستعانة بالمقترب النخبوي من خلال تحليل دور النخبة السياسية المغربية في النظام السياسي المغربي فالمقاربة النخبوية تمكن الباحث من التعمق في دراسة النخب السياسية من خلال احاطتها بكل توجهات النخبة داخل النسق السياسيي العام.

المقاربة القانونية : لقد اعتمدنا في دراسة موضوع دور الأحزاب السياسية في التحول الديمقراطي في المغرب على المقاربة القانونية وذلك من خلال دراسة مختلف القوانين والنصوص التشريعية في المغرب بعد الاستقلال لاسيما الدستور الذي يعتبر اقوى وثيقة تفسر لنا جانب من طبيعة النظام السياسي في الدولة اضافة الى مختلف القوانين التي تضبط الحياة العامة داخل النظام السياسي المغربي.

محاور الدراسة او الفصول المقترحة للدراسة

تبعا للإشكالية المطروحة وما تفرع عنها من تساؤلات فرعية، حاولنا التركيز في الفصل الأول على الإطار النظري للأحزاب السياسية وتنوع أبعادها من حيث التأصيل، الخصائص، أنواع الفلسفات السياسية التي تقوم عليها وتنوع أبعادها.

وللإجابة على هذه الإشكاليات وأخرى متضمنة في الموضوع، سنعمل على تقسيم هذا الدراسة إلى ثلاثة فصول.

على أساس أن نتناول في الفصل الأول اطار مفاهيمي ونظري للأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي .

أما الفصل الثاني، فقد تطرقنا فيه علاقة الأحزاب السياسية بالديمقراطية في المغرب، في المبحث الاول عالجنا فيه الوثيقة الدستورية في المغرب اضافة الى ابرز المؤسسات السياسية في المغرب ودلك من خلال دراسة طبيعة هذه المؤسسات وخصائصها والمبحث الثاني سنعالج فيه علاقة الأحزاب السياسية بعملية التحول الديمقراطي في المغرب من خلال دراسة تطور الأحزاب السياسية في المغرب .

والفصل الثالث والأخير خصصناه فيه ابرز العوائق التي تتعرض عملية التحول الديمقراطي في المغرب تم تقسيمه إلى مبحثين المبحث الاول خصصناه لدراسة دور المؤسسة الملكية في عرقلة التحول الديمقراطي اما المبحث الثاني فتناولنا فيه العوائق على مستوى المجتمع المغربي واخيرا تناولنا افاق التحول الديمقراطي في المغرب .

الفصل الاول

الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

الفصل الاول الاطار المفاهيمي والنظري

تناولنا في الفصل الاول ابرز المقاربات المعرفية والنظرية التي تناولت دراسة الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي في مجموعة من المباحث كمايلي:

المبحث الاول: الأحزاب السياسية مقاربة معرفية

مفهوم الحزب السياسي:

اختلفت وجهات النظر حول تعريف موحد للأحزاب السياسية بل تعددت التعاريف المقدمة في هذا المجال وهناك من المفكرين لم يهتموا بمسالة التعريف فمن الأمور الملفتة للنظر نجد أن الأستاذ موريس دي فرجي*لم يعطي تعريف واضح للحزب السياسي وذلك في كتابه الأحزاب السياسية الذي صدر سنه 1951 كذلك الأستاذ جوفاني سأرتوي في مؤلفه الأحزاب والنظم الحزبية يتساءل عن أهمية التعريف.

يمكن القول أن دراسة الأحزاب السياسية كمقاربة أبستمولوجيا يستدعي التطرق إلى ابرز التعارف المقدمة للحزب السياسي والتي نذكر منها ما يلي:

---

* موريس دوفرجيه 1917 Maurice Duverger:عالم قانون واجتماع سياسي فرنسي، اشتهر بدراسة الظواهر المرتبطة بالأحزاب السياسية ونظام الحكم، انضر **موسوعة علم الاجتماع ومفاهيم في السياسة والاقتصاد والثقافة،** عبد المجيد البصير : دار الهدى ،الجزائر 2010 ص 244 .

تعريف المعجم السياسي الحزب السياسي جماعة منظمة من المواطنين متفقة على تنفيذ مبادئ سياسية معينة ادا تولت السلطة وذلك في حالة نجاح ممثليها في المجالس النيابية ولهذا كانت الأحزاب السياسية من أركان الأنظمة الديمقراطية التقليدية[1].

أما في قاموس علم السياسة والمؤسسات السياسية فالأحزاب السياسية هي مجموعات منظمة ودائمة يجتمع أعضاؤها حول مشاريع سياسة يشاركون فيها وقيم مشتركة وأيضا تحالفات مصالح في ظل الديمقراطية التمثيلية غالبا ما تسعى الأحزاب للحصول على السلطة أو على الأقل الوصول إليها عبر سبل دستورية ولاسيما بواسطة الانتخابات[2]

كما يعرفها **لاسويل وكابلا**ن «الحزب السياسي هو مجموعة من الأفراد تصوغ القضايا الشاملة، وتقدم مرشحين في الانتخابات.[3]

أما **فريدر ريجر** فيؤكد" أن الحزب السياسي هو أي تنظيم يعين مرشحين للانتخابات لدخول الهيئة التشريعية.

تعريف **بنجامين كنستان:** «الحزب السياسي هو عبارة عن تجمع أفراد يؤمنون بنفس الفكر.

أما في الفكر السياسي العربي فنجده لا يختلفكثيرا عن التعريفات التي قدمها المفكرين الغربين ولعل ابرز التعريفات التي قدمت للأحزاب السياسية.

نأخذ تعريف **سليمان الطماوي:** حيث يعرف الأحزاب السياسية بانها جماعة متحدة من الافراد ،تعمل بمختلف الوسائل الديمقراطية للفوز بالحكم، لتفنيد برنامج سياسي معين.[1]

---

[1] وضاح زيتون، **المعجم السياسي**، دار أسامة للنشر والتوزيع، دار المشرق الثقافي، عمان الأردن، سنة 2010 ص16

[2] غيه رمي واخرون ،**قاموس علم السياسة والمؤسسات السياسية**ترجم هيثمالمع المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع بيروت لبنان2005 ص13

[3] اسامة الغزالي حرب، **الاحزاب السياسية في العالم الثالث** ، سلسلة عالم المعرفة المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ،الكويت ،سبتمبر 1987 ،ص14

أما الدكتور **رمزي طه الشاعر**، فيعرف الحزب" على أنه جماعة من الناس لهم نظامهم واهدافهم ومبادئهم التي يلتفون حولها ويتمسكون بها ويدافعون عنها، ويرمون الى تحقيق مبادئهم واهدافهم عن طريق الوصول الى السلطة أو الاشتراك فيها[2].

كما تذهب **سعاد الشرقاوي** الى التركيز على الجانب التنظيمي عند تعريفها للحزب " بأنه تنظيم دائم يتم على المستويين القومي والمحلي يسعى للحصول إلى مساندة شعبية بهدف الوصول إلى السلطة وممارستها من أجل تنفيذ سياسة محددة".[3]

من خلال دراستنا لمجموع هذه التعاريف يمكن نخلص الى تعريف عام فالحزب السياسي عباره عن مجموعة افراد تجمعهم فكرة معينة ، تدفعهم للعمل المتواصل من أجل استلام السلطة ،أو الاشتراك فيها لتحقيق أهداف معينة ،وهناك عناصر يتكون منها الحزب السياسي ممثلة في الايديولوجيا والعضوية والاهداف والوسائل هناك وسائل ديمقراطية دستورية ووسائل غير ديمقراطية تعتمد على العنف بمختلف اشكاله كالثورة الانقلابات والاغتيالات والتنظيم.

يمكن القول أن الحزب السياسي هو منظمة تهدف الى تعبئة الافراد ضمن عمل ونشاط اجتماعي طوعي ضد مجموعات اخرى ذات تعبئة معينة وذلك بهدف وصول المنضمة بمفردها أو بواسطة ائتلاف للممارسة الوظائف الحكومية ، فالأحزاب السياسية مؤسسة غير رسمية اساسية في انظمة الحكم الديمقراطي نظر لقدرتها على التأطير والتجنيد السياسي والتمثيل والمراقبة.

حتى تكون الأحزاب السياسية فعالة في دعم الديمقراطية يمكن أجمالهالابد من توفر مجموعة المواصفات من المواصفات فيما يلي:[4]

- الاستقلالية المالية الادارية و التسييرية القرارية،

- الديمقراطية الداخلية،

---

[1]سليمان الطماوي ، **السلطات الثلاثة في الدساتير العربية المعاصرة وفي الفكر السياسي الاسلامي، دراسة مقارنة،** لبنان: دار الفكر العربي ط 5 1996 ص7

[2]رمزي الشاعر، **الأيديولوجيا واترها في الانظمة السياسية المعاصر**ة، القاهرة : دار النهضة ،1979 ص104.

[3]سعاد الشرقاوي،**النظم السياسية في العالم المعاصرالقاهرة:**دار النهضة العربية ط2 1982 ص200

[4]Maurice duverger, **les partis politique**, France : Edition Armand colin 1952 p2-3

- العضوية،
- التنسيق مع مؤسسات المجتمع المدني.

المطلب الثاني: نشأة الأحزاب السياسية:

لقد انطلقت الأبحاث المقارنة حول الأحزاب السياسية فعليا بدراسة اوروبا الغربية التي يسود فيها النظام البرلماني، كما ان خبراء الأبحاث المقارنة المهتمين بدراسة الأحزاب السياسية بنو أبحاثهم على مفاهيم اشتقت من تجربة أوروبا الغربية [1]و نشأة الأحزاب السياسية تجد مصدر وسبب نشأتها أساسا في الاقتراع العام بواسطة المجموعات البرلمانية ذات الأيديولوجيات المختلفة والمشكلة للبرلمان أو الجان الانتخابية التي كانت تشكل للتعريف بالمرشحين التابعين لها وبواسطة الجمعيات الفكرية او النوادي الشعبية وعلى رأسها النقابات بمعنى ان الأحزاب في بداية نشأتها تكونت مع نشأة النظم التمثيلية التي انبثقت في بريطانيا العظمى في القرن الثامن عشر ثم فرنسا[2] ويذهب كل من بلامبور وموريس دوفرجيه الى ان الأحزاب السياسية ظهرت في انكلترا بوضوح بعد الاصلاح الانتخابي لعام1832 ،وفي الولايات المتحدة الامريكية ظهرت مند الرئيس جاكسون حوالي1830 [3].

يذهب الكثير من العلماء وعلى رأسهم فقهاء القانون الدستوري والعلوم السياسية وعلى رأسهم موريس دي فرجيه في مسألة نشأة الأحزاب السياسية الى طرحين بارزين حيث يؤكدون ان الأحزاب السياسية سلكت طريقين في نشأتها احزاب نشأة داخليه نشأت داخل الهيئات البرلمانية وأحزاب ذات نشأة خارجية.[4]

---

[1] David J Samuels "**presidential zed parties the separation of powers and party organization and behavior,"comparative political studies** 35 may 2002,462.

[2]فليب برو، **علم الاجتماع السياسي**، ترجمه محمد عرب صاصيلا، بيروت :المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ط1 ،1998ص 356

[3]حسان محمد شفيق العاني، **الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة** ،جامعة بغداد 1986 ص11

[4]اسامة الغزالي حرب **الأحزاب السياسية في العالم الثالث**، مرجع سابق ص77

فالأحزاب ذات النشأة الداخلية هي تلك الأحزاب السياسية التي ظهرت تدريجيا من خلال أنشطة الهيئات التشريعية نفسها وقد نشأت هذه الأحزاب في اغلب بلاد أوربا وسلكت هذا النهج نتيجة لوجود علاقة عملية ومتصلة بين الجان الانتخابية وبين الجان التشريعية.

أما الأحزاب ذات النشأة الخارجية وهي الأحزاب التي نشأت خارج اطار الهيئة التشريعية وانضوت على بعض التحدي لحكم القائم وعلى المطالبة بالتمثيل في البرلمان.

هذه الأحزاب تمثل ظاهرة اكتر حداثة وترتبط أكتر بالتوسع في حق التصويت وبأيدولوجيتها المتشددة العلمانية أو الدينية كما انها ترتبط في اغلب البلدان النامية بالحركات القومية المعادية للاستعمار لعل أبرز الأمثلة على هذا النوع من الأحزاب هي تلك الأحزاب الاشتراكية التي نشأت في القرن التاسع عشر كذلك الأحزاب الديمقراطية(المسيحية الديمقراطية) التي نشأت في مستهل القرن العشرون كرد فعل للتهديد الحركات السياسية الراديكالية[1]

بدوره قدم جوزيف لابالومبارا "joseph l'aplombera" ومنيرو نير تفسيرا اخر لنشأة الأحزاب السياسية حيت ربطها بأزمات التنمية وبالتحديد ازمات الشرعية والتكامل والمشاركة وذلك في اطار نظرية تاريخية لنشأة الأحزاب السياسية فحسب لابالومبارا ومنيرو نير ازمة الشرعية هي التي دارت حولها نشأة الأحزاب السياسية سواء في واربا او في البلدان المتخلفة على حد سواء.

كما يقدم صمويل هنتجتون نظرة جديدة مختلفة في تفسير نشأة الأحزاب السياسية فحسب هنتجتون وجود الأحزاب السياسية مرتبط بعمليات التحديث داخل المجتمعات المختلفة فالتحديث بما ينطوي عليه من تعبئة المزيد من أفراد المجتمع للعب ادوار جديدة وبالتالي ايجاد مجتمع اكتر تنوع لا يقوم على مجرد الجماعة الطبيعية المتمثلة في العائلة الممتدة او القرية او العشيرة او القبيلة.[2]

من خلال هذه العناصر يتضح لنا ان نشأة الأحزاب السياسية ارتبطت بمجموعة من العوامل المختلفة عن بعضها البعض يمكن اجمالها فيما يلي:

---

[1] اسامة الغزالي ،المرجع نفسه ،ص 77

[2] صمويل هنتجتون،**الموجة الثالثة التحول الديمقراطي فير اواخر القرن العشرين**، ترجمة عبد الوهاب علوب القاهرة : مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية 1993.

العامل الأيديولوجي: يرى أصحاب هذا الاتجاه، أن ظهور الأحزاب السياسية يرجع الى ظهور الايديولوجيات الديمقراطية، التي كان لها الفضل في قيام البرلمانات واتساع حق الاقتراع، والتي من خلالها أصبح الحزب يمثل ضرورة وأداة رئيسية لمواجهة النظم الديكتاتورية والأوتوقراطية وتدعيم الحكم الديمقراطي والحريات العامة.[1]

العامل التاريخي: يربط أنصار هذا الاتجاه ، نشأة الأحزاب السياسية بتعرض النظام السياسي الى مجموعة من الازمات تتمثل في ما يلي:

-**أزمة الشرعية:** يقصد بها عجز المؤسسات السياسية القائمة في مجتمع ما عن التعامل مع المتغيرات الناشئة والمطالب المتزايدة تشير ذاكرة التاريخ الى نشأة بعض الأحزاب ابان الازمات الحرجة حول المصدر الشرعي للسلطة ولعل ابرز الأمثلةما حدت في فرنسا عقب التورة حيت تشكلت احزاب مناصرة للنظام الملكي واخرى مناهضة مطالبة بنظام جمهوري[2]

-**أزمة المشاركة:** ويقصد بها ظهور جماعات جديدة راغبة في الاسهام في العملية السياسية، الأمر الذي يفرض ضرورة توفير قنوات الاتصال الازمة.

-**أزمة التكامل القومي أو الاجتماعي في الدولة:** ويقصد بها ان تكون المنافسة الحزبية تعبير عن الانقسامات السلالية في المجتمع كما هو الحال في كتير من دول العالم الثالث.

العامل التنموي: يؤكد اصحاب هذا الاتجاه ان نشأة الأحزاب السياسية يرتبط بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تنجم عن عمليات التحديث والتحضر في المجتمع ,وما يقترن بهذه العمليات من نتائج سياسية، كالمطالبة بدور في اتخاد القرارات ووجود جماعات لها مصالح تسعى للدفاع عنها، هذه الجماعات تؤمن بان لها الحق في المشاركة في السلطة ويجب أن يكون لها دور مؤثر وفعال في العملية السياسية ومن اجل ذلك قد تلجا هذه الشرائح الاجتماعية الجديدة الى انشاء احزاب خاصة بها[3].

---

[1] ناجي عبد النور، مرجع سابق ص 145

[2] رجب عبد الحميد،**مبادئ العلوم السياسية**،القاهرة: دار الكتاب الحديث ط1 2011 ص199

[3] ناجي عبد النور، مرجع سابق ص146

المطلب الثالث: وظائف الأحزاب السياسية.

تتنوع الوظائف التي تضطلع بها الأحزاب السياسية، ويعود بعضها للبيئة الاجتماعية والسياسية التي توجد فيها هذه الأحزاب سواء كانت نظم ديمقراطية تعددية او نظم ديكتاتورية كذلك تلعب الخصائص الخاصة بكل حزب سياسي دورا هام في تنوع وظيفة الحزب السياسي رغم ذلك يتفق غالبية دارسوا الأحزاب السياسية وعلماء السياسة على تحديد الوظائف المهمة التي تضطلع بها الأحزاب السياسية في ما يلي:

وظيفة التعبئة: تعني التعبئة حشد الدعم ،والتايد للنظام السياسي من قبل المواطنين وتعتبر ووظيفة التعبئة بطبيعتها، وظيفة احادية الاتجاه ، بمعنى انها أنها تتم من قبل النظام السياسي للمواطنين وليس العكس.

وتلعب الأحزاب دور الوسيط وبالرغم من أن البعض يربط بين وظيفة التعبئة وشكل النظام السياسي من حيت كونه ديمقراطيا أو شموليا أو سلطويا الا ان الاتجاه العام هو قيام النظم السياسيةأيضابأداء تلك الوظيفة وتختلف طبيعة وظيفة التعبئة التي تقوم بها الأحزاب من نظام سياسي لأخر كما تختلف داخل نفس النظام السياسي المقيد وفقا لطبيعة المرحلة التي يمر بها متأثرا بالبيئة الداخلية والخارجية المحيطة به.[1]

وتلعب الأحزاب دورا مهما في أداء هذه الوظيفة كما تختلف طبيعة وظيفة التعبئة التي تقوم بها الأحزاب من نظام سياسي لأخر في النظم التعددية المقيدة كما انها تختلف داخل النظام السياسي وفقا لطبيعة المرحلة التي يمر بها النظام السياسي إن هذه الوظيفة تبرز بصفة أساسية في نظم الحزب الواحد أو الحزب المسيطر و خاصة في القارة الإفريقية.

وظيفة دعم الشرعية: الديمقراطية تعد المصدر الأقوى للشرعية في النظم السياسة وهناك العديد من الوسائل التي تهدف الى دعم الشرعية وتلعب الأحزاب وغيرها من المؤسسات دورا بارزا في تحقيق ذلك والحديث عن علاقة الأحزاب السياسية بالشرعية الديمقراطية، يفترض أن الأحزاب تتضمن

[1] تامرخزرجي ،**النظم السياسية الحديثة والسياسة العامة:** دار مجدلاوي، عمان 2004 ص،

هياكل منتخبة من بين كل اعضائها وتستمد الأحزاب الحاكمة شرعيتها من تلك الانتخابات ومن تداول السلطة داخلها[1]

وظيفة التجنيد السياسي: يعرف التجنيد السياسي بانه عملية اسناد الادوار السياسية لأفراد جدد ويفترض ان تكون الأحزاب في النظم السياسية الديمقراطية احد وسائل التجنيد السياسي وهي تؤدي تلك الوظيفة ليس فقط بالنسبة إلى أعضائها بل وايضا بالنسبة الى العامة فمن خلال المناقشات الحزبية والانتخابات داخل هياكل وابنية الأحزاب والتدريب على ممارسة التفاعل [2]الداخلي وبين بعضها البعض والانغماس في اللجان والمؤتمرات الحزبية تتم المساهمة في توزيع الادوار القيادية على الاعضاء،ومن تم تتم عملية التجنيد بشكل غير مباشر[3].

الوظيفة التنموية: تمثل في قيام الأحزاب بإنعاش الحياة السياسية في المجتمع الامر الذي يدعم العملية الديمقراطية والاتجاه نحو الاصلاح السياسي والتحول الديمقراطي في النظم السياسية المقيدة ،وتساهم الأحزاب السياسية في هذ الشأن في صنع السياسة العامة داخل الدولة حيت تعتبر احد اهم ادوات صنع السياسة العامة على الصعيدين الداخلي والخارجي خاصة ادا كانت في وضع يسمح لها بممارسة السلطة منفردة ففي الدول الشيوعية يلعب الحزب السياسي الحاكم دور بالغ الاهمية في مجال صنع السياسة وله دور يفوق دور اي مؤسسة سياسية اخرى لكونه هو المركز الرئيسي لصنع القرار السياسي .[4]

وقد طرحت العديد من الأدبيات المتخصصة في دراسة الأحزاب السياسية مسالة وجود الأحزاب السياسية وكيف انها تلعب دورا فاعلا في عملية التداول السلمي على السلطة من خلال الانتخابات وكذلك دورها في انعاش مؤسسات المجتمع المدني كالنقابات المهنية والعمالية، وتقديم

---

[1] اسامة غزالي حرب ،**الاحزاب السياسية في العالم التالث**، مرجع سابق ص 78

[2] ناجي عبد النور ،مرجع سابق ص 148

[3] كعيبوش عمر مريم مالكي ، **الاحزاب السياسية كألية لتعزيز البناء الديمقراطي اطار تحليلي ونظرة شاملة** ، مجلة دفاتر المتوسط ع 2:مخبر التنمية المستدامة والحكم الراشد في جنوب المتوسط , جانفي 2015 ص132

[4] رجب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 201

الخدمات بشكل مباشر للمواطنين من خلال حل مشكلاتهم. ناهيك عن قيام الأحزاب بلعب دور مؤثر في التفاعل السياسي داخل البرلمانات، خاصة في عمليتي التشريع والرقابة.

وظيفة الاندماج القومي: تبرز هذه الوظيفة في البلدان النامية حيث تتواجد المشكلات القومية والعرقية والدينية والنوعية في ظل ميراث قوي من انتهاكات حقوق الإنسان.

ولقد قدم فرانك سوراف "Frank sorauf"تحليله للأحزاب السياسية على أنها تقوم بثلاث وظائف أساسية علنية وهي:[1]

- الوظيفة الانتخابية،
- وظيفة السيطرة وتوجيه الاجهزة السياسية،
- وظيفة تحديد والتغير في المواقف السياسية.

تساعد الأحزاب السياسية التعددية الديمقراطية بوظائفها على تكيف وديمومة النظام السياسي الديمقراطي، بواسطة التوظيف والاعداد للقيادات والتنشئة السياسية ،ومنه فالأحزاب السياسية تستطيع لحد ما التأثير في توجيه الثقافة السياسية الديمقراطية بواسطة ثلاثة ابعاد رئيسية هي:[2]

- الحزب السياسي هو مصدر المعلومات حول القضايا الوطنية،
- المشاركة في فعالية الحزب السياسي تقوي وتزيد الشعور في الانتماء للمجموعة،
- الحزب السياسي هو مصدر الاهداف والمعاير لتثمين الحقائق السياسية والاقتصادية ولاجتماعية من هنا يتبين لنا ان الأحزاب السياسية هي بمثابة حلقة اتصال هامة بين الشعوب وحكوماتها فمن خلالها يستطيع الناخبون اعمال ارادتهم السياسية والإبقاء على ممثليهم خاضعين للمساءلة ،كما تقوم الأحزاب السياسية بتجنيد الشعب للمناصب السياسية، ومن هنا يمكن القول أن الأحزاب السياسية الفعالة تقوم بمايلي:[3]
- توفير الموارد المالية للحملات الانتخابية،

---

[1] حسان محمد شفيق العاني مرجع سابق ،ص 159

[2] المرجع نفسه، ص260

[3] لاري الوتيز، **نظام الحكم في الولايات المتحدة الامريكي**،ترجمة جابر سعيد عوض مصر القاهرة الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية 1996 صص76- 78

- تبسيط العملية الانتخابية وتثقيف الجماهير،
- تجميع المصالح،
- تنظيم عملية صنع القرار،
- الدور الرقابي للأحزاب السياسية المعارضة الفعالة.

المطلب الثالث: تصنيف الأحزاب السياسية:

ليس من السهل ايجاد تصنيف موحد للأحزاب السياسية وهذا يرجع الى الاختلافات في الانظمة السياسية وتنوعها لذلك فكتير من المفكرين يصنفون الأحزاب السياسية انطلاقا من المعاير التالية:

- معيار مشاركة الأعضاء في حياة الحزب.
- معيار التنظيم.
- معيار القاعدة الاجتماعية للحزب.

ولعل من ابرز الكتاب الدين بحتوا في مسالة تصنيف الأحزاب السياسية نجد موريس دفرجيه الذي ميز بين احزاب النخبة والأحزاب الجماهيرية ليضيف تصنيف اخر عام 1976 وهو الأحزاب ذات الهياكل الجامدة والأحزاب المرنة.[1]

تصنيف الأحزاب السياسية على اساس الخصائص التنظيمية: يعتبر من اشهر التصنيفات الخاصة بالأحزاب السياسية التي قدمها موريس دي فرجي ويقوم هذا التصنيف على اساس الخصائص التنظيمية ويتفرع الى ثلاث أنماط رئيسية وهي:

أحزاب الأطر: تبحث عن النبلاء ودوي النفود في دعمها السياسي والانتخابي، وتعتمد في تمويلها على شبكة رجال الاعمال،ويرتبط ظهورها بتطور الديمقراطية التمثيلية داخل المجالس النيابية، والشكل الاولي لظهورها كان في شكل نوادي انتخابية وكتل برلمانية[2]. تعتمد في ممارستها السياسية

---

[1] اسامة الغزالي ، حرب **الاحزاب السياسية في العالم الثالث** مرجع سابق ص 30

[2] عبد القادر عبد العالي ،**محاضرات النظم السياسية المقارنة:** قسم العلوم السياسية كلية الحقوق جامعة سعيدة سنة 2007 2008.

أساليب الاقناع المختلفة ، وتبرز خاصة في المناسبات الانتخابية، توجد هذه الأحزاب في الدول الغربية مثل فرنسا وبريطانيا إضافة الى المانيا تفتقد هذه الأحزاب في بعض الاحيان الى إيديولوجيا معينة من الأمثلة عن هذه الأحزاب نجد الحزب الراديكالي الفرنسي بقيادة جورج كلمنصو[1].

أحزاب الجماهير: ظهورها مرتبط بتوسع الاقتراع العام ،لدا تهدف الى ظم اكبر عدد من الجماهير الى صفوفها والعمل على تعبئتهم وتأطيرهمأيديولوجيا ،عبر بنية تنظيمية هرمية تكون قاعدتها الاساسية هي الشعبة وقمتها القيادية هي المؤتمر العام، وهي احزاب سياسية تبحت عن حشد واستقطاب اكبر عدد ممكن من المناضلين والمتعاطفين والاتباع ولقد ظهرت هذه الأحزاب في بداية الامر في الدول الغربية لاسيما مع بروز افكار وايديولوجيا ت يسارية .

من الأحزاب ذات البعد الشعبي والجماهيري الحزب الشيوعي مند عام 1917 تاريخ نجاح التورة الاشتراكية في روسيا القيصرية ،الحزب الاشتراكي الفرنسي ، حزب المحافظين والعمال في بريطانيا وعموما فان هذه الأحزاب جاءت كرد فعل على احزاب النخبة ، فهي التي تبحت عن الكم وليس النوع فقط[2]

الأحزاب النضالية: وهي تتشابه مع احزاب الجماهير من حيت بحتها عن التايد الجماهيري واعتمادها التنظيم التراتبي في استيعابوتأطيرالمناضلين ولكن تتميز عنها بأيديولوجيتها الشمولية وتنظيمها الحزبي دو الطابع العسكري، والاساس التنظيمي لها هو الخلية وهي اقل من الشعبة، وتتواجد في كل اماكن المناضلين.

المبحث الثاني: التحول الديمقراطي مدخل مفاهيمي

جذب موضوع التحول الديمقراطي اهتمام الكثير من الباحثين خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي والتساؤل ان اسباب حدوته في بعض الدول دون غيرها مسالة التوقيت ،فهو من ضمن المواضيع الهامة في النظم السياسية المقارنة.

---

[1] عبد الوهاب بن خليف ،**المدخل الى علم السياسة** ، الجزائر: دار قرطبة للنشر والتوزيع ،2010 ، ص77.

[2] عبد الوهاب بن خليف ،**مرجع سابق** ،ص78.

المطلب الأول :تعريف التحول الديمقراطي: تعتبر ظاهرة التحول الديمقراطي من المفاهيم الخلافية في علم السياسة وهذا راجع لحداثة المفهوم اضافة الى طابع المرونة الذي يتميز به فهو ينشأ في مجتمعات مختلفة النضج السياسي لذلك نجد ان العلماء اختلفوا في اعطاء تعريف موحد له لذلك سنتناول ابرز التعاريف المقدمة له.

يقصد بالتحول الديمقراطي المرحلة الانتقالية بين نظام غير ديمقراطي ونظام ديمقراطي يتسم باحترام مبدا المشاركة السياسية وحقوق الانسان والتداول على السلطة بمعنى هي عملية اعادة توزيع القوة في الدولة[1].

أما العالم الامريكي" فليب شميتر"Philipe SCHMITTER"فيعرف التحول الديمقراطي بانه «عملية تطبيق القواعد الديمقراطية سواء في مؤسسات لم تطبق من قبل او امتداد هذه القواعد لتشمل افراد اوموضوعات لم تشملهم نم قبل،ادن هي عمليات وإجراءات يتم اتخادها للتحول من نظام غير ديمقراطي الى نظام ديمقراطي مستقر[2].

بدوره صامويل هنتجتون "Samuel Huntington" :يعرفه بانه" عملية معقدة تشارك فيها مجموعات سياسية متباينة تتصارع من اجل السلطة وتتباين من حيت ايمانها او عدائها للديمقراطية...وهو مسلسل تطوري يتم فيهاالمرور من نظام سياسي تسلطي مغلق لا يسمح بالمشاركة السياسية ولا بالتداول على السلطة الى نظام سياسي مفتوح[3].

من خلال تعريف صمويل هنتجتون فالتحول الديمقراطي يشير الى تراجع النظم السلطوية بكافة اشكالها،لتحل محلها نظم اخرى في الحكم تعتمد على الاختيار الشعبي الحقيقي، وعلى المؤسسات

---

[1]فول مراد ,**محاضرات في النظم السياسية المقارنة**، مقياس النظم السياسية المعاصرة:قسم النظم السياسيةالمقارنة المدرسة العليا للعلوم السياسية سنة2016 .

[2] أمين البار، **دور الاحزاب السياسية في دعم التحول الديمقراطي في الدول المغاربية**، مرجع سابق ص74.

[3]Samuel Huntington, traduit par: Française Burgess ,**Troisième vague : lesDémocratisations de lafin du xx siècle**(paris : édition nouveau horizon), 1996 , p121.

السياسية المتمتعة بالشرعية وعلى الانتخابات النزيهة كوسيلة للتداول على السلطة أو الوصول اليها،وذلك كبديل عن حكم الفرد وانتهاك القوانين والدستور.[1]

بينما يذهب دان كورت روستو "Dancourt rostow"في تعريفه للتحول الديمقراطي للتأكيد على ان التحول الديمقراطي هو «عملية اتخاد قرار تساهم فيها تلات قوى ذات دوافع مختلفة وهي النظام والمعارضةالداخلية والقوى الخارجية ،ويحاول كل اطرف من الاطراف اضعاف الاطراف الاخرى، وتحدد النتيجة النهائية وفقا للطرف المتغير في هذا الصراع".[2]

أما في الفكر العربي فيعرفه المفكر المغربي محمد عابد الجابري بانه الانتقال الى الديمقراطية من دولة لا تحترم فيها حقوق الانسان بمعناها الواسع ولا يقوم كيانها على مؤسسات تعلو على افراد والجماعات ولاتتداول فيها السلطة على اساس الاغلبية السياسية الى دولة تقوم ثلاثة اركان حقوق الانسان والحرية والمساواة وما ينبثق عنها من حريات الديمقراطية والحق في الشغل وتكافؤ الفرص.

دولة المؤسسات هي دولة يقوم كيانها على مؤسسات سياسية ومدنية تعلو على الافراد والجماعات مهما كانت مراتبهم وانتماؤهم العرقي والديني والحزبي.

تداول السلطة داخل هذه المؤسسات بين القوى السياسية المتعددة على اساس حكم الاغلبية مع حفظ حقوق الاقلية.[3]

المطلب الثاني مراحل التحول الديمقراطي : يؤكد كتير من الباحتين ان التحول الديمقراطي هي عملية مستمرة تمر بمجموعة من المراحل يمكن ايجازها في ما يلي:

مرحلة انهيار وانحلال وتفكك النظام السلطوي القديم: يذهب الكثير من الباحثين الى ان الحديث عن انهيار النظام السلطوي القديم يبدأ عادة بظهور منظمات او جماعات تندر بتهديد هيمنة الحزب الاول ، تم يلي ذلك بروز انقسامات في صفوف القيادة السياسية، يتميز المجتمع في هذه المرحلة

---

[1]صمويل هنتجتون ، **الموجة الثالثة التحول الديمقراطي فير اواخر القرن العشرين** ترجمة عبد الوهاب علوب :القاهرة مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية 1993.

[2]شهرزاد صحراوي،مرجع سابق ص10.

[3]محمد عابد الجابري، **الديمقراطية وحقوق الانسان.** ط1 بيروت ، :مركز دراسات الوحدة العربية 1994 ص86.

بتفاقم حدة الصراعات وذلك بهدف ارضاء مصالح من يقودون عملية التحول ،حيت تحدد قواعد العبة السياسية والفاعلين السياسيين وتحدث تلك الصراعات بين المتشددين الدين يعارضون أي عملية للتحول الديمقراطي وهدفهم هو البقاء في السلطة وطرف اخر ثاني معتدل هم الدين يدركون أن النظام الذي ساعدوه وتمتعوا في ظله بمجموعة من المزايا عليه ان يدخل في جملة من الاصلاحات ويخضع لشكل من اشكال الشرعية الانتخابية في هذه المرحلة تحدت مجموعة من الانقسامات بين هؤلاء نتيجة للضغوط الخارجية وبالتالي يفقد النظام السلطوي تماسكه وتبدا عملية التحول.[1].

مرحلة اتخاد القرار التحول الديمقراطي: تشكل هذه الفترة الزمنية للانتقال من النظام السلطوي الى النظام الديمقراطي، ويحدث التحول عندما يتكيف النظام مع المطالب والضغوطات الجديدة، أو عندما يكون غير قادر على الحفاظ على ذاتهتشتمل هذه المرحلة على مجموعة من الخطوات التي تساعد على دعم عملية النحول الديمقراطي من بينها اجراء تعديلات على الدستور من اجل تقنين الحياة الحزبية وضمان الحريات المدنية.

ولقد شبه ادم برزفورسكي هذه المرحلة بألة الغزل كون الديمقراطيون والسلطويون غالبا ما يتقاسمون السلطة سواء من خلال الصراع او الاتفاق[2].

مرحلة التماسك الديمقراطي: تتميز هذه المرحلة باقتناع الفاعلين السياسيين بعدم وجود بديل عن العمليات الديمقراطية الى الوصول الى السلطة.

حيث يؤكد فالونزيلا ان استقرار الديمقراطية الوليدة لا يتحقق الى ادا تخلى النظام عن كافة المؤسسات الموروثة عن النظام السلطوي القديم ، اضافة الى بناء مؤسسات جديدة تعزز القواعد الديمقراطية وذلك منخلال اليات المحاسبة والشفافية .

حسب روبرت دال من اجل تحقيق التماسك والاستمرارية يجب تور جملة من الشروط مثل:

---

[1] مصطفى بالعور، مرجع سابق،ص31

[2] امين البار، **دور الاحزاب السياسية في دعم التحول الديمقراطي في الدول المغاربي**، ط1: مكتبة الوفاء القانونية الاسكندرية سنة2014 ص83

–وجود مجموعة من القادة لديهم الرغبة الحقيقية في الحفاظ عن الديمقراطية.

– ثقافة ليبرالية مؤيدة ودعمة للديمقراطية.

–توفر مجتمع تعددي منظم ويقر بحقوق الأقلية.

–بيئة دولية مؤيدة لقيام انظمة ديمقراطية في الدول الاخرى تساعد على قيام الديمقراطية في هذه الدول الناشئة.

مرحلة النضج الديمقراطي: تعتبر هذه المرحلة اعلى مرحلة في التحول الديمقراطي حيت تتضمن هذه المرحلة عمليتين مترابطتين الديمقراطية الاجتماعية والديمقراطية الاقتصادية.

تعني مرحلة النضج توفر الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين وتشمل هذه الحقوق تقارب مستويات الدخل والثروة ،ارتفاع التعليم والرعاية الصحية والحق في التنمية الاقتصادية .

المطلب الثالث العوامل المساعدة على التحول الديمقراطي:

تلعب مجموعة من العوامل المجتمعة دورا بارزا في عملية التحول الديمقراطي داخل النظم السياسية ومن العلماء الدين اهتموا بالبحت في العوامل المساعدة على التحول الديمقراطي نجد عالم السياسة الامريكي غابرييل ألموند"G.Almonde" اضافة الى زميله باول بنغهام.

حيت يؤكدان ان عملية التحول الديمقراطي تحكمها مجموعة من العناصر سواء كانت من النظام السياسي نفسه مثل النخبة الحاكمة او عوامل خارجية[1].

من خلال ذلك يتبين لنا ان العوامل التي تساهم في عملية التحول الديمقراطي يغلب عليها التنوع سواء كانت عوامل داخلية او العوامل خارجية.

ولعل أبرز الأمثلة على ذلك التجربة الهندية واليابانية ففي الهند التجربة الديمقراطية طبقت مع بداية الخمسينيات رغم ارتفاع نسبة الامية والفقر اضافة الى ازمة الانشقاق الاثني والتعدد الديني هذاما

[1] مصطفى بالعور **نفس المرجع** ، ص31 .

جعل المفكرين يبحثون في هذه التجربة التي كان التحول الديمقراطي فيها داخليا على العكس التجربة اليابانية الذي كان التحول الديمقراطي فيها من الخارج حيث قامت الولايات المتحدة بفرض الديمقراطية بعد هزيمتها في الحرب العالمية الثانية.

انطلاقا من ذلك سنحاول إبراز اهم العوامل التي تساهم في عملية التحول الديمقراطي في العناصر التالية:

العوامل الداخلية:

دور القيادة والنخب السياسة: يبرز دور القيادة السياسية في عملية التحول الديمقراطي من خلال مبادرتها الى اتخاد قرار التحول الديمقراطي على اتر دوافع مختلفة قد تكون نتيجة لا دراك القيادة لأفضلية القيام بعملية التحول الديمقراطي لان بقائها في السلطة قد يؤدي الى المزيد من الاخطار والتكاليف المرتفعة او نتيجة لاهتزاز مكانة النظام القائم نتيجة عجزه عن تلبية المطالب المتزايدة داخل النظام السياسي اضافة الى اقتناع القادة ان عملية التحول الديمقراطي ستساهم في التخفيف من العقوبات التي تفرضها الدول المانحة على دولهم.[1]

إذن لإنجاح عملية التحول الديمقراطي لابد على القيادة السياسية ادراك البدائل المتاحة وتحديد المسار والتوقيت والاسلوب المناسب لتغير الأنظمة السلطوية.

انهيار شرعية الانظمة التسلطية: تعتبر الشرعية ضمان استمرار السلطة وتجديدها من حقبة الى اخرى بدون اللجوء الى القوة والاستلاء عليها فماكس فيبر يؤكد على اهمية عنصر الشرعية داخل الانظمة الحاكمة فنظام الحكم يكون شرعيا لما يشعر المواطنين بان ذلك النظام صالح ويستحق التأييد والطاعة من خلال علاقة بين الحاكم والمحكومين قائمة على التفاعل وتبادل الراي فالمحكوم يندفع الى المشاركة بفعل اعترافه بالحكم والحاكم الى قبول المشاركة بفعل استمرار شرعيته من

[1] مصطفى بالعور، مرجع سابق،ص 31

المحكوم.[1]هناك مجموعة من الاسباب التي تؤدي الى حدوت ازمة في شرعية النظام يمكن اجمالها في النقاط التالية:[2]

يمكن ان تكون ازمة الشرعية في اساسها دستورية نتيجة لكون المؤسسات السياسية اومن يشغلونها لا يحضون بالرضاء او القبول العام.

عدم تمثيل النظام السياسي لمختلف قيم مصالح المجتمع مما يؤثر على استقرار النظام السياسي.

عدم قدرة النظام على استيعاب التغيرات الجديدة في المجتمع.

ضعف دور ومكانة البرلمان في النظام السياسي مما يؤدي الى خلق هوة بين النظام والمجتمع.

من هنا يتبين لنا ان غياب الديمقراطية ستؤدي الى غياب عنصر الشرعية مما يؤدي الى مشكلة عدم الاستقرار مما يؤدي الى فقدان الكفاءة في الانجاز لذلك تسعى الانظمة السياسية الى السير في التحول الديمقراطي من اجل الحفاظ على شرعيتها واستقرارها السياسي.

العامل الاقتصادي: تبرز العلاقة بين النمو الاقتصادي والتحول الديمقراطي ويغلب طابع التعقد عليها في هذا السياق فان التدهور الذي عانت منه دول العالم الثالثذات الحكم السلطوي كان عاملا مهما في اهتزاز شرعية نظمها من هنا تظهر اهمية العامل الاقتصادي في كون التنمية الاقتصادية في اغلب الاحيان يكون لها تأثير ايجابي على تسهيل عملية التحول الديمقراطي وهو ما يؤكده صامويل هنتجتون في كتاب الموجة الثالثة على ان عملية التحول الديمقراطي تتحقق بتلات طرق.

الطريقة الاولى تحققت نتيجة الطفرة التي حققتها اسعار النفط و الطريقة الثانية نتيجة وصول عدد من الدول الى مستويات نمو اقتصادية عالية ساهمت في تحقيق عملية التحول الديمقراطي اما الطريقة الثالثة فارتبطت بتحقيق النمو الاقتصادي الشديد مما ساهم في زعزعة استقرار الانظمة الشمولية في عدد من الدول.

---

[1]شهرزاد صحراوي، **هيكلة التحول الديمقراطي في المنطقة المغاربية دراسة مقارنة (تونس الجزائر المغرب)**،مدكرة لنيل شهادة الماجيستير: جامعة بسكرة كلية الحقوق والعلوم السياسة سنة 2013 ص19

[2] امين البار**دور الاحزاب السياسية في دعم التحول الديمقراطي في الدول المغاربية**،مرجع سابق ،ص100

المجتمع المدني: يعد المجتمع المدني احد الفاعلين في عملية التحول الديمقراطي ،وهذا لقدرته الفائقة **في** التجنيد وتمكنه من الوصول الى تحقيق مستويات عالية في مجالي التأثير والاقناع[1]،كما يساهم المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي من خلال السعي الى الحد من سلطة الدولة وتعزيز المشاركة السياسية اضافة الى تنمية المصالح وتدريب القيادات وتعزيز قيم الديمقراطية ،

كما يساهم في نشر المعلومات اضافة الى الاصلاح الاقتصادي داخل الدولة ولعل ابرز الأمثلة التي اكدت نجاح المجتمع المدني في دعم عمليات التحول الديمقراطي الدور التي لعبه عمال التضامن في بولونيا في الدفع بالنظام التسلطي للدخول في مفاوضات انتهت بإجراء انتخابات الت نتائجها لنقابة التضامن.

كما يعتبر المجتمع المدني عامل مساعد على زعزعة مركز الانظمة السلطوية. فيعد المستوى الاجتماعي والتنمية الاقتصادية والتصنيع والتحضر كلها متغيرات تعمل على خلق وتطوير وتقوية جماعات المصالح والتجمعات الطوعية والجمعيات المنظمة، التي اصبحت مصادر بديلة للمعلومات والاتصالات.[2]

كما أن تزايد التعليم والثقافة والتطور التكنلوجي، ووسائل الاعلام فضلا عن الاحتكاك بالعالم الخارجي، كل ذلك مكن الجماهير من المعلومات والمعرفة والمهارات وحفز الجماهير لمتابعة الاصلاحات الديمقراطية كما ساهم في ادراك الجماهير لحقوقهم الطبيعية وبالتالي المطالبة بالمشاركة السياسية.

مما سبق يتبين لنا ان هناك علاقة تفاعلية بين التحول الديمقراطي والمجتمع المدني فلا يمكن ايجاد مجتمع مدني حقيقي الى من خلال تكريس الديمقراطية.

العوامل الخارجية المساعدة على التحول الديمقراطي: بعدما تعرفنا عن ابرز العوامل الداخلية التي تساهم في دعم التحول الديمقراطي نتناول مجموعة من العوامل الخارجية والتي تتمثل في مجموع

---

[1] عبد الجليل عبد الفتاح، **دور المجتمع المدني في تنمية التحول الديمقراطي في بلدان المغرب العربي**، مجلة المفكر عدد5: كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد خيضر بسكرة ص5

[2] امين البار،مرجع سابق، ص105

العوامل الاقتصادية والسياسية وحت الايديولوجية اضافة الى عناصر البيئة الدولية للنظام السياسي والتي تساهم بدورها في عملية التحول الديمقراطي نبرزها في ما يلي:

النظام الدولي: عرف العالم بعد نهاية الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفياتي موجة من التحولات الديمقراطية، لقد انتشرت هذه التحولات لتشمل مجموعة كبيرة من دول العالم الثالث لقد اطلق عليها اسم الموجة الثالثة.

فمند سنة 1975 وحتى نهاية التسعينات بلغ عدد الدول التي شملها التحول الديمقراطي حوالي 30 دولة وهنا بدأ الضغط على النظم التسلطية للإسراع في عملية التحول الديمقراطي[1] خاصة مع بروز الولايات المتحدة كقطب احادي يتزعم العالم ، ومعه برز مفهوم الديمقراطية في السياسة الخارجية الأمريكية وهذا ما لمسناه في تصريحات الرئيس الامريكي بيل كلنتون وذلك في حملته الانتخابية لعام 1992 حينما أكد أن تبني الديمقراطية سيكون على رأس اولويات ادارته وان التحول الديمقراطي كان الموضوع الوحيد للسياسة الخارجية الامريكية

ضغوط المؤسسات المالية الدولية: يظهر دور المؤسسات المالية والدولية في دعم عملية التحول الديمقراطي خاصة في بلدان العالم الثالث من خلال تقديم مجموعة من التسهيلات والمساعدات الاقتصادية والفنية والمالية او تبني برامج التكيف والتعديل الهيكلي القائم على الاقتصاد إضافة الى خصخصة القطاع العام ودعم القطاع الخاص مقابل تبني الديمقراطية[2].

نسجل في هذا الشأن ان الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية حث منتصف السبعينيات لم تكن متحمسة لممارسة الضغوط على هذه الانظمة السلطوية من اجل أحداث تغيرات تقود للتحول الديمقراطي، وذلك بسبب اعتبارات المواجهة والتنافس والصراع مع الكتلة السوفياتية في تللك المرحلة، هذا الوضع تغير بعد انتهاء الحرب الباردة ،وبالتالي زوال قيمة هذه الانظمة بالنسبة للولايات المتحدة ،وهذا ما وضعا يشجع التحولات الديمقراطية في العالم الثالث[3].

---

[1] المرجع نفسه ، ص106

[2] مصطفى بالعور، مرجع سابق ص 32

[3] امين البار ، مرجع سابق ص108

ولعل ابز المؤسسات المالية التي تقوم بهذه الوظيفة صندوق النقد الدولي إضافة الى البنك العالمي للإنشاء والتعمير الذي يساهمان في دعم التحول الديمقراطي في الدول التي تطلب الاعانات والمنح فصندوق النقد الدولي يدعم الدول التي تتجه الى التحول الديمقراطي عن طريق تأييدها المادي والمعنوي متل انشاء المشاريع التنموية بها ،اضافة الى فرض العقوبات الاقتصادية او تخفيف اعباء الديون الخارجية من خلال الضغط على الحكومات التسلطية وتشجيع الديمقراطيات الناشئة.[1]

لقد أصبحت هذه الدول والمنظمات المانحة تؤكد على ضرورة توسيع قاعدة المشاركة السياسية والمسؤولية الشعبية والحرية الاقتصادية كشرط لتقديم القروض والمساعدات المالية وتشجيع توطين الاستثمارات الاجنبية. وهكذا يتبين لنا أن دولا متل الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا تؤكد على الديمقراطية السياسية كشرط لتقديم المنح والمساعدات لهذه الدول .

لقد زادت حدة هذه الضغوط الخارجية بعد أحداث 11سبتمبر 2001 ، حيث انتهجت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الاوربي سياسة خاصة اتجاه الدول العربية تؤكد على دعم عمليا التحول الديمقراطي داخل هذه الدول . ففي عام 2003 اقر الاتحاد الاوربي "سياسة الجار الصالح " التي تركزت على قضايا الاصلاح الداخلي للدول العربية. لقد دعمت واشنطن هذه المبادرة من خلال "مبادرة الشرق الأوسط" في اكتوبر 2003 ، ثم مبادرة "الشرق الاوسط الكبير" في فيفري 2004.

برز لنا مجموعة من المؤسسات الدولية التي أنشأتها الدول الغربية من أجل تدعيم التحول الديمقراطي مثل "مؤسسة فريدريش ابرت" و"فريدريش نورمان" اضافة الى ترسانة ضخمة من المنظمات غير الحكومية التي تقوم بمراقبة وضعيات حقوق الانسان من خلال تدخلها كوسيط في الصراعات التي تمر بها هذه المجتمعات او كمراقب للعمليات الانتخابية[2].

كما تلعب التكتلات الاقتصادية دور مؤثر في عمليات التحول الديمقراطي من خلال ان على الدول التي تريد الانخراط في هذه التكتلات يجب عليها تسريع وتيرة التحول الديمقراطي ولعل ابز الا متله حالة تركيا مع الاتحاد الاوربي.

---

[1] محمد نصر مهنا ، **في النظم الدستورية والسياسية دراسة تطبيقية** ،الاسكندرية :المكتب الجامعي الحديث 2005 ص 450

[2] احمد البار ،مرجع سابق ص 113

العدوى أو الانتشار او المحاكاة كرات الثلج : يتلخص هذا العامل في ان التحول الديمقراطي الناجح في دولة ما يشجع على التحول الديمقراطي في دولة اخرى، فالتجارب المبكرة للتحول الديمقراطي مثلت نماذج لبقية دول العالم الثالث.

يطلق عليها سكالابينوا" scalalapino" بالا نتشار او العدوى كما يسميها صمويل هنتنجتون كرات الثلج من منطلق أن النماذج الأولى الناجحة في عملية التحول الديمقراطي شجعت بقية الدول على تبني الديمقراطية وهي بذلك تشبه كرة الثلج التي يزداد حجمها كلما تدحرجت.

هذا الأمر فسره علماء السياسة اما لكون الدول جميعا تعاني مشاكل متماثلة فتعتبر الديمقراطية علاجا او دواء مفيدا لكل مشكلاتها، او لان الدولة تحولت الى الديمقراطية على درجة من القوة، أو تعد مثال سياسيا واقتصاديا يقتدى به.[1]

لقد كان لظاهرة كرات المحاكات او كرات الثلج دور واضح في تحفيز عملية التحول الديمقراطي خلال الموجة الثالثة ، يفسره العلماء بالتقدم الهائل في وسائل الاتصال والقنوات التلفزيونية والإذاعية ووسائل الإعلام كما اتاح هذا الوضع فرصة لقوى المعارضة السياسية ومنظمات حقوق الانسان سهولة الاتصال بمختلف وسائل الاعلام مما يتيح فرصة للراي العام العالمي للاطلاع على ما يجري داخليا من احداث.

كما يلعب التقارب الجغرافي والتشابه الثقافي دورا اخر في عملية التحول الديمقراطي ،وهو ما حدت في دول اروبا الشرقية وفي كثير من الدول العربية في اعقاب التدخل العراقي في الكويت.

في الاخير نقول ان الحديث عن المحاكات والتقليد لدفع التحول الديمقراطي يقودنا للحديث عن العولمة كنموذج امثل لكافة الدول وهد ما يعبر عنه كتير من المفكرين بالديمقراطية العالمية.

خلاصة يمكن القول ان دراسة الأحزاب السياسية ارتبط حديثا بالتجارب الديمقراطية التي عرفتها أوربا فالأحزاب السياسية جاءت للتعبير عن واقع اجتماعي، فاستمرارها في عصرنا هذا مقرون بمدى قدرتها على تفعيل وتنويع نشاطها من خلال عدم الاكتفاء بالدور السياسي فقط بل القيام بأدوار اجتماعية داخل المجتمع .

---

[1] امين البار ، مرجع نفسه ص 113

اما فيما يخص التحول الديمقراطي فهو عملية معقدة تتداخل فيها مجموع من العوامل ولعل الأحزاب السياسية عنصر من العناصر التي تساهم في عمليات التحول الديمقراطي.

الفصل الثاني:

السياقات التاريخية للتحول الديمقراطي في المغرب .

المبحث الأول: تطور الدساتير و المؤسسات السياسية المغربية

سوف نتناول في هذاالمبحث جانب من المؤسسات السياسية في المملكة المغربية فهذه المؤسسات لها مكانة مهمة داخل النظام السياسي فلا يمكن الوقوف عن حقيقة التحول الديمقراطي في المغرب دون دراسة لطبيعة هذه المؤسسات فهي تعطينا فكرة عامة عن طبيعة النظام السياسي في المغرب ، كما تجعلنا نفهم جانبا عن طريقة تفاعل النظام السياسي في المغرب مع بيئته الداخلية والخارجية

المطلب الاول الدستور المغربي:

عرفت الدساتير المغربية سياقات متنوعة انطلاق من مجموعة من الأحداث السياسية وتاريخية والذي أترث في الحياة السياسية المغربية بشكل عام وطبيعة النظام السياسي بشكل خاص فقد عاش المغرب مند القرن الثاني عشر وحتى الحماية المزدوجة مجموعة من التناقضات ساهمت في تشكيل بنية النظام السياسي المغربي .

لقد حاولت بعض النخب الدينية المعارضة تقيد سلطة السلطان بتقديم مشروع دستور سنة 1908 لكنه لم يطبق على أرض الواقع[1]

تجدر الاشارة هنا أن عملية كتابة الدستور المغربي تكرست عام 1962 حيث شارك الشعب فيه عن طريق اسلوب الاستفتاء الدستوري والذي كان من نتائجه تكريس نظام ملكي دستوري ديمقراطي اجتماعي يجمع بين التقليدية الدينية والتاريخية الدستورية .

لقد خضع هذا الدستور الى مجموعة من التعديلات سنوات 1970، 1992،1972،1996،، 2011 وهو ما نشأ نمطين من الانظمة المغربية.

*النمط الاول: وغلب عليه طابع الملكية الرئاسية والذي اشتملت عليه دساتير 1962 ،1970 1972.

النمط الثاني: تميز بنظام الملكية البرلمانية والذي اشتملت عليه دساتير 1992 1996 2011

إن المتتبع للدساتير المغربية يلاحظ لمحال أنه رغم سلسلة التي عرفتها هذه الدساتير وكترتها يلاحظ بقاء هيمنه المؤسسة الملكية مع المحافظة على جوهر إمارة المؤمنين وذلك نتيجة لقبول المعارضة لمبدأ التناوب التوافقي لذلك فالتعديلات الدستورية كرست لمفهوم التغير في ضل الاستمرارية سيما وأنها صيغت في سياق نظام ملكي يسود فيه الملك ويحكم ورغم أن كثير من

[1] عبد الرحيم العلام، **الملكية وما يحيط بها في الدستور المغربي المعدل**، الرباط: سلسلة دفاتر وجهة نظر ، 2011، ص 6.

المطالب الشعبية كانت تنادي بدستور ديمقراطي تنتهجه جمعية تأسيسية كبقية الدساتير العالمية الى أن الملك لم يراعي هذه المطالب يؤكد الكثير من خبراء السياسة أن ما يميز النظام المغربي هو أنه لا يقتصر على ما ورد في ديباجة الدستور فقط لأن الممارسة السياسية تتجاوز في العديد من الحالات المنطوق الدستوري لذلك وجب التعمق الضروري لفهم ورؤية الواقع السياسي المغربي الذي يتراوح بين المضمر والمعلن والعرفي والمكتوب[1] .

لقد عرفت مرحلة التسعينات مجموعة من التعديلات على الدستور المغربي تمثلت بالأساس في تضمين الديباجة مفهوم حقوق الانسان كما هو متعارف عليه دوليا وتعديل المادة 24 المتعلقة بالوزير الأول حيث منحته الحق في اقتراح أعضاء حكومته والتي كان الملك يعينها لوحده في دستور 1972 كما حملت المادة 59 من الدستور الجديد ضرورة حصول الحكومة على تنصيب مزدوج ملكي برلماني قبل مباشرة مهامها رغم أن هذا الدستور استجاب الى بعض المطالب التي تقدمت بها المعارضة الا أنه لم يستجب الى الكثير من المطالب.

هذا ما جعل الملك يقدم على تعديل دستوري أخر سنة 1996 أهم ما جاء في هذا التعديل أن الملك يعين رئيس الحكومة من الحزب الفائز بالأغلبية هذا ما نتج عنه تطبيق مبدأ التناوب التوافقي، ولقد ركز هذا الدستور على مجموعة من المجالات في مقدمتها احترام حقوق الانسان وتوسيع محدود لمهام السلطة التشريعية ، وزيادة مشاركة الأحزاب السياسية والمجتمع المدني في الحياة السياسية ومحاولة الحد من الفساد بكل أشكاله[2].

مما سبق يتبين لنا أن تعديلي 1992 1996 كرسا مبدا التوافق الغائب في الدساتير السابقة والذي لم يقلص من اختصاصات الملك حيث عمل تطوير صلاحيات البرلمان والحكومة واعادة تنظيم العلاقة بينهما مع مجيئ محمد السادس للحكم وفي ضل ظروف اقليمية تمثلت في الثورات العربية في كل من تونس ومصر وليبيا وسوريا وداخليا تمثلت في خروج الشباب المغربي في إطار حركة 20 فبراير 2011 متدمرين من الواقع الذي يعيشونه مطالبين بمزيد من الاصلاحات التي تكرس لتحول ديمقراطي حقيقي .

---

[1] نبيلة عبد الحليم كامل، **الوجيز في النظم السياسية والقانون الدستوري المغربي**، الدار البيضاء: دار النشر المغربية،1980، ص298.

[2] المنظمة العربية لحقوق الانسان،**تقريرعن حالة حقوق الانسان في الوطن العربي**،1997 ص220

طرح الملك محمد السادس مشروع تم عرضه على الاستفتاء الشعبي في1 جولية 2011 حصل على نسبة تأييد واسعة قدرت ب98,49 % شمل هذا التعديل مجموعة من المحاور تتمثل في تكريس الطابع التعددي للهوية المغربية الموحدة وفي مقدمتها اللغة الأمازيغية ومساواتها مع اللغة العربية، بالإضافة الى تكريس استقلالية القضاء وتعزيز صلاحيات المجلس الدستوري وتعزيز الأليات الدستورية لتحقيق تعددية حزبية حقيقية لتأطير المواطنين وتقوية مؤسسات المجتمع المدني وتوطيد مبدأ الفصل بين السلطات اضافة الى نزع صفة القدسية على الملك مع الاحتفاظ بمكانته كأمير للمؤمنين وكهيئة تحكيم وتكرس تعين رئيس الحكومة من الحزب السياسي الذي تصدر انتخابات مجلس النواب وتقوية مكانته كرئيس للسلطة التنفيذية[1].

خلاصة يمكن القول أن التعديلات الدستورية كانت في غالبيتها كانت تعديلات فوقية حيث حافظت المؤسسة الملكية على هيمنتها ومكانتها المحورية وبقائها كفاعل وحيد في النظام السياسي ككل نلاحظ من كل ما سبق أنّ دستور 2011، رغم بعض الجوانب المتقدمة فيه، ورغم تنصيصه على الاختيار الديمقراطي باعتباره ثابتا من الثوابت، لم تتحقق فيه مجموعة من المعايير الديمقراطية سواء على مستوى طريقة وضعه أو على مستوى مضمونه.

فبعيدًا عن الطريقة الديمقراطيةالأساس في وضع الدستور الديمقراطي، التي هي مجلس تأسيسي منتخب، ظل الملك هو مالك السلطة التأسيسية، فنلاحظ أن ابواب الدستور المغربي الجديد حافظت على صلاحيات الملك: كرئيس للدولة واامير للمؤمنين أي السلطة الدينية العليا في المملكة ويبقى الملك رئيسا لمجلس الوزراء وللمجلس الاعلى للسلطة القضائية، ويضل قائدا للجيش ويرأس المجلس الاعلى للأمن[2].

وبعيدًا حتى عن الصيغة التوافقية، التي تفتضيها الدمقرطية التشاركية، كانت وظيفة كل من اللجنة الاستشارية وآلية التتبع السياسية إضفاء الشرعية العلمية والسياسية على المسار الإعدادي للدستور،ولم تكن الوظيفة تحقيق شراكة دستورية فعلية.

---

[1] شهرزاد صحراوي ،**هيكلية التحول الديمقراطي في المنطقة المغاربية ،دراسة مقارنة تونس –الجزائر –المغرب**، مذكرة ماجيستر، تخصص دراسات مغاربية، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، سنة 2013، ص92.

[2] محمد العجاتي ، **الدستور الجديد وطبيعة النظام السياسي في المغرب**، الجيزة :منتدى البدائل العربي للدراسات جولية سنة 2011 ص5 .

واذا كان الاستفتاء آلية من آليات الديمقراطية ، فقد شابه مجموعة من الشوائب التي أفرغته من طابعه الدمقراطي، لتكون نتيجة كل ذلك دستور ر استمرا ريةٍ وليس دستور قطيعة. فقد ظل الاختلال الجوهري على مستوى السيادة قائمًا ، وقصد بذلك توسيع مجالا لحقوق، ليبقى المغرب في وضعية مأسسة منقوصة، تفتقد الجوهر الديمقراطي.

لقد تكيفت الملكية مع موجة الربيع العربي من منطلق هواجس المرحلة وليس من منطلق استشرافي استراتيجي كان يقتضي بالضرورة الاستجابة لمطلب دستور ديمقراطي شكلًا ومضمونا.

ومما لا شكّ فيه أنّ هذا الاختيار ستكون له عواقب سلبية على مختلف المؤسسات السياسية والدستورية، ومنها المؤسسة الملكية.

المطلب الثاني المؤسسة الملكية:

بعدما تناولنا جانب من الدستور في المملكة المغربية نتناول بالدراسة جانب أخر من المؤسسات السياسية في المغرب الا وهو المؤسسة الملكية حيث تشكل المؤسسة الملكية في النظام السياسي المغربي اللاعب والملعب والمحدد للاعبين ولقواعد اللعبة[1]ولقد كرست جميع الدساتير المغربية كما راينا سابقا المكانة السامية للملك على راس المؤسسات السياسية والدستورية وتنطلق هذه المكانة المحورية من المشروعية الدينية والتاريخية[2]

انطلاق من هذه العناصر تبين لنا أن المؤسسة الملكية المغربية قائمة في جوهرها على البيعة والبنود الشرفية فعلى مر الازمنة قامت بتغطية الحياة السياسية المغربية ونسجت كل القواعد الشكلية للدستور مما جعلها فوق المؤسسات ولاتحدها أي حدود لأنها تمارس الحكم وفق القران والسنة ، وتستند لطابع البيعة مما اضفى عليها نوع من القداسة جعلها تصمد في وجه كل من يحاول منازعتها حول هذه المكانة[3].

لقد قام محمد الخامس بإحياء مفهوم البيعة وضمنها مفهوم جديد اطلق عليه في كتابات الوطنين بالعهد المقدس وهذا من اجل كسب ولاء الشعب من فوق رأس التنظيمات والهيئات التقليدية[4].

---

[1] فاتح خننو، **بناء الانظمة السياسية الجزائر المغرب دراسة مقارنة مذكرة لنيل شهادة الماجيستر**، تخصص دراسات سياسية مقارنة كلية العلوم السياسية جامعة الجزائر3 سنة 2011 ص92

[2] علي خليفة الكواري واخرون ، **الديمقراطية داخل الاحزاب في البلدان العربية** ط1 بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ،2004 ص190

[3] فاتح خننو، مرجع سابقص92

[4] عبد الله العروي ،**من ديوان السياسة** ، المركز الثقافي العربي .ص71.

لقد صرح الملك المغربي الحسن الثاني في أحد المناسبات بأن المؤسسة الملكية هي التي صنعت المغرب وأنها كانت ضرورية ومرتبطة ارتباط وتيق به حيث عبر عن ذلك بمقولته المشهورة" **لولا الملكية الشعبية لما كان المغرب ابدا**"[1]

كما يذهب الباحث الامريكي وتابوريWaterbury الى التأكيد على أن النمط التقليدي الرعوي هو الذي يسير النظام المغربي انطلاق من مجموعة من العناصر متل استخدام قاعدة الولاء وليس الكفاءة في تقريب الأنصار والمخلصين اضافة الى الطابع الشخصي للسلطة ووجود عداء للمؤسسات حيث تضل السلطة غير مقيدة[2].

من هنا يتبين لنا أن العاهل المغربي هو رأس السلطة التنفيذية والدستور يضفي على مكانته خصائص تعلها أكتر سموا فالملك يتولى مهمه ثلاثية دينية، قومية وسياسية ويمارس العديد من الاختصاصات اهمها:

يعين رئيس الوزراء الوزير الأول والوزراء مسؤولين امامه

1. حق التعين في الوظائف المدنية والعسكرية ويفوض لغيره ممارسة هذاالحق
2. يتراس المجلس الوزاري والمجلس الاعلى للقضاء والمجلس الاعلى للتعليم
3. تعين القضاة واصدار القوانين
4. حق حل مجلس النواب بمرسوم ملكي
5. يوقع الملك على المعاهدات ويصادق عليها
6. امتلاكه حق اعلان حالة الاستثناء
7. القائد الاعلى للقوات المسلحة[3]

يؤكد الكثير من الباحتين أن الملكية المغربية تتوفر على العديد من المشروعيات تضمن لها الاستقرار والاستمرارية وتساعدها في ضبط التوازنات السياسية والحفاظ على الاستقرار السياسي والاجتماعي للمغرب وتجعلها تحتل مكانة بارزه في علاقاتها مع باقي السلطات[4]وبالتالي اخضاع

---

[1] فاتح خنو ،مرجع سابق ،ص93 .

[2] جون واتر بوري، **الملكية والنخبة السياسية في المغرب**،ترجمة ماجد نعمة،بيروت: دار الوحدة للطباعةص82

[3] فخرالدين ميهوبي، **اشكالية بناء الدولة في المغرب العربي، دراسة في تطور دولة ما بعدالاستعمار**،الاسكندرية:مكتبة الوفاء القانونية،ص114

[4] حبيب الله شرقي ، **الثابت والمتحول في دور المؤسسة الملكية على ضوء دستور 2011** ،بحث لنيل الاجازة في القانون العام جامعة اب زهر اكادير : كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية سنة 2014

جميع الفاعلين السياسيين لها وهذاما يفسر رفض الملك أي اقتسام للسلطة فلقد حرصت المؤسسة الملكية باستمرار على احتكار المبادرة الدستورية واعتبار كل ما يرتبط بالدستور مجالا خاصا

مع قدوم الملك محمد السادس الى الحكم سنة 1999 قامت المؤسسة الملكية بتطوير خطاب جديد يعتبر الاصلاح الاقتصادي والاجتماعي من الاولويات الاساسية فتسمت فترة محمد السادس بعهد جديد اطلق *عليه عهد الجهاد الاكبر الاقتصادي والاجتماعي[1].

اما الاصلاح السياسي فهو يرتبط بالخطاب الذي صاغته المؤسسة الملكية، تقيما لأداء مختلف دوائر العمل السياسي الوطني، من احزاب سياسية وتعددية حزبية وممارسات انتخابية وعمل برلماني واضح.

من خلال ذلك فطبيعة الاصلاحات التي تنتهجها المؤسسة الملكية تكرس لبقاء العاهل المغربي كأبرز واهم شخصية في الحياة السياسية المغربية وهو المحور الذي ترتبط به وتدور حوله جميع العناصر.

في الاخير يتبين لنا رغم الوجه الذي ابانه محمد السادس من خلال انتهاجه نهج الملوك المنفتحين والاصلاحين لكنه في حقيقة الامر لم يعبر في كتير من خطاباته عن استعداده لتقليص سلطته لفائدة مؤسسات اخرى فهو لا يقبل بملكية دستورية حقيقية وبتالي مالم يحد من سلطة الملك لفائدة مؤسسات اخرى فأن الحديث عن الديمقراطية في المغرب يبقى موضوع للنقاش[2].

المطلب الثالث السلطة التشريعية:

بعدما تناولنا اهمية المؤسسة الملكية في هرم النظام السياسي المغربي وفعاليتها في الحفاظ على صيرورة النظام الملكي في النسق السياسي المغربي نتناول محدد اخر من محددات النظام السياسي المغربي الا وهو المؤسسة التشريعية حيث تحتل هذه المؤسسة المكانة الثانية بعد المؤسسة الملكية في الهندسة الدستورية، ولقد اعطت الدساتير المتتالية مند 1962 فصولا تضمنت سير هذه المؤسسة وطبيعة اختصاصاته ونظمت طبيعة اختصاصاته وصلاحياته وحكمت علاقاته مع الحكومة[3].

---

[1] سمير بالمليح ،**المشروع التنموي للملك محمد السادس بين المرتكزات ومعيقات الانجاز** ، كراسات استراتيجية ،منشوراتوجهة نظر الدار البيضاء : مطبعة النجاح الجديدة 2005 ص36

[2] مارينا اوتاوي ميريدث رايلي ، **المغرب من الاصلاح الهرمي الى الانتقال الديمقراطي**، سلسلة الشرق الاوسط عدد 71 ، مؤسسة كارنجي للسلام سبتمبر 2006 ص6

[3] فخرالدين مهيوبي مرجع سابق،ص114

و يذهب الكثير من خبراء القانون الى القول بأن تجربة المغرب التشريعية تختلف اختلاف جوهريا من الناحية التاريخية على التجارب العربية الأخرى حيث تعد سابقة عن غالبية التجارب العربية ولقد بدأت مع انتخاب أول مجلس تشريعي في 18 نوفمبر 1963،ومايلاحظ عليها انتهاج طابع التعددية في جميع الدساتير المغربية .[1]

مما يسجل أن البرلمان المغربي خضع مند نشأته الى سلسلة من المتغيرات كيفت عمله وجعلت اداؤه محدود ومقيد وفق الوثيقة الدستورية ،فقد كانت التجربة البرلمانية المغربية تجد تفسير في عوامل دات صلة بالمكانة التي رسمت للبرلمان في استراتيجية بناء الدولة الوطنية لذلك استند المغرب في اخضاع البرلمان للعقلنة البرلمانية مند تأسيسه متأثرا بالتوجه الفرنسي.

إن المتتبع للدستور المغربي يلاحظ مجموعة من الاختلافات في شكل وبنية المؤسسة التشريعية حيث اقر أول دستور مغربي بأن السلطة التشريعية تتكون من مجلسين، ما يلاحظ على دستور1996 ودستور2011 أنه تم العودة إلى ثنائية السلطة التشريعية والمتمثلة في مجلس النواب ومجلس المستشارين

حيث نصت المادة 60 من التعديل الدستوري ل2011 على ما يلي "يتكون البرلمان من مجلسين، مجلس النواب ومجلس المستشارين، ويستمد أعضاؤه نيابتهم من الأمة، وحقهم في التصويت حق شخصي لا يمكن تفويضه[2].

بنية السلطة التشريعية في المغرب:

مجلس النواب:

يتشكل مجلس النواب في المغرب من 395 عضوا يتم انتخابهم بالاقتراع العام المباشر لمدة خمس سنوات ، مدة دوراته المنعقدة في السنة هي دورتينوتبدئ يوم الجمعة الثانية من شهر اكتوبر، وتفتتح الدورة الثانية يوم الجمعة الثانية من شهر ابريل،[3]وله دورات استثنائية اما بمرسوم ملكي أو بطلب من تلت الاعضاء أو بأغلبية أعضاء مجلس المستشارين ويمارس اختصاصاته التشريعية من خلال اقتراح القوانين والتصويت عليها ،كما له الحق في مراجعة الدستور كما يقر السياسة العامة للدولة

---

[1] مرجع نفسه،ص116

[2] المادة 60 من دستور2011 المغربي.

[3] http://www.parlement.ma/ar

ويتمتع بصلاحيات التصويت على القوانين ،كما يصوت المجلس على قانون المالية ويناقش الميزانية العامة للدولة الذي توضع من طرف الحكومة.

كما يتمتع بصلاحيات اخرى تتمثل في مراقبة الحكومة من خلال تقديم الاسئلة وتكوين لجان تقصي الحقائق ،كما يحق لثلث أعضاء البرلمان الطلب من الحكومة تقديم حصيلة مرحلية لعملها ،كما يملك المجلس ميزة توقيع سحب التقه ملتمس الرقابة ضد الحكومة، ويقع سحب التقه في حالة طلب الحكومة التصويت بالثقة على السياسة العامة او أي نص يطلب التصويت عليه في مجلس النواب ، فحسب الفصل 103 في حالة رفض الموضوع بالأغلبية المطلقة من اعضاء ملس النواب تسحب التقه من الحكومة وتقدم استقالتها كما يمكن لمجلس النواب أن يعارض اتمام الحكومة القيام بمسؤولياتها من خلال الموافقة على ملتمس الرقابة ولابد أن يوقعه1/5 من النواب الدين يتكون منهم المجلس كما توجد بعض الصلاحيات الاستثنائية متل استشارة الملك رئيس مجلس النواب قبل اتخاده للحالة الاستثنائية متل حالة اشهار الحرب.

مجلس المستشارين: يتكون مجلس المستشارين في المغرب من 90 عضوا على الأقل، و120 عضوا على الأكثر ينتخبون بالاقتراع العام غير المباشر لمدة ست سنوات ، يتألف من ثلاثة أخماس الأعضاء ممتثلين للجماعات الترابية يتوزعون بين جهات المملكة بالتناسب مع عدد سكانها ومع مراعاة الإنصاف بين الجهات، ينتخب المجلس الجهوي من كل جهة بين أعضائه، الثلث المخصص للجهة من هذا العدد، وينتخب الثلثان المتبقيان من قبل هيئة ناخبة تتكون على مستوى كل الجهة من أعضاء المجالس الجماعية ومجالس العملات والأقاليم.

المطلب الرابع الحكومة:

تتكون الحكومة في المغرب من رئيس الحكومة والوزراء، يعينون من طرف الملك فحسب الفصل 47 من دستور 2011 يعين الملك رئيس الحكومة من الحزب السياسي الذي تصدر انتخابات مجلس النواب كما يعين أعضاء الحكومة باقتراح من رئيسها [1] على غرار العديد من النظم السياسية السائدة في العالم، فإن السلطة التنفيذية في النظام السياسي المغربي تتشكل من ثنائية تضم كلا من الملك و الحكومة، تتألف هذه الحكومة من الوزير الأول الوزراء غير أن هذه الثنائية لا تعبر عن

[1] **الموقع الرسمي للبرلمان المغربي، في:**
http://www.pm.gov.ma، (2017-05-05).

توزيع فعلي للمهام بين الملك و الوزير الأول، " فالثنائية قد تكون شكلية، و قد تعبر عن توزيع المهام لصالح الملك (دستور 1962-1972)"9 و أيضا دستور 1996[1].

فالحكومة تعد مسؤولة و أمام الملك أمام البرلمان "حيث يتقدم الوزير الأول أمام كل مجلسي البرلمان بعد تعيين الملك لأعضاء الحكومة يعرض البرنامج العام الذي يعتزم تطبيقه ، و يجب أن يتضمن هذا البرنامج الخطوط الرئيسية للعمل الذي تنوي الحكومة القيام به في مختلف مجالات النشاط الوطني بالأخص في ميادين السياسة الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية الخارجية.

غير أن الأستاذة رقية المصدق ترى أنه: " إذا كانت الحكومة مسماة من طرف الملك فهي مسؤولة أمامه . أما مسؤوليتها أمام البرلمان فهي تخضع لشروط معقدة لم تزد التعديلات الدستورية إلا تعقيدا لها ، و بهذا فمسؤوليتها تتحدد عمليا أمام الملك وحده "فإذا كان اختيار الظرف الملائم لتسمية الحكومة يعود الى الملك فإنه هو الذي يتولى تحديد البرنامج الذي تلتزم بتطبيقه".

و تتحدد مجالات اختصاص الحكومة فيما يلي :

- تنفيذ القوانين تحت مسؤولية الوزير الأول.
- حق التقدم بمشاريع القوانين من طرف الوزير الأول (الفصل 62). غير أن ذلك مشروط بضرورة مداولته بالمجلس الوزاري الذي يرأسه الملك قبل إيداعه بمكتب أحد مجلسي البرلمان .
- ممارسة السلطة التنظيمية من طرف الوزير الأول كما يمكن للوزير الأول أن يفوض بعض سلطه إلى الوزراء (الفصل 64).

الوزير الأول هو الذي يتحمل مسؤولية تنسيق النشاطات الوزارية

- الحق في إحالة القوانين قبل إصدار الأمر بتنفيذها إلى المجلس الدستوري .
- الحق في الدفع بعدم قبول كل اقتراح أو تعديل لا يدخل في اختصاص السلطة التشريعية لدى المجلس الدستوري .[2]

و أمام كل هذا فإن الحكومة تمتلك صلاحيات اختصاصات محدودة، تجعلها في الوضع التابع للمؤسسة الملكية.

---

[1] محمد نويري، **النظام السياسي المغربي مقاربة مؤسساتية قانونية**، مجلة الحوار المتمدن العدد 2935، سنة 2010

[2] محمد نويري ، المرجع نفسه

المطلب الخامس الانتخابات:

تعتبر الانتخابات الوسيلة الديمقراطية لإسناد السلطة للحكام, حتى أن بعض الفقهاء يربطون بين الديمقراطية والانتخاب ويرون أنه لا قيام للديمقراطية مالم يكن الانتخاب وسيلة لاختيار الحكام[1]

ومن الشروط التي يشترطها الفقهاء في العملية الانتخابية هي الحرية والنزاهة فغياب عنصر النزاهة على العملية الانتخابية يجعلها عملية شكلية يرى الكثير من المتتبعين أن النظام الانتخابي في المغرب لم يتم بطريقة تشاركية بل تم تقريره بواسطة استشارة فقهية فرنسية بهدف اضعاف وتقليص الأحزاب السياسية الصغيرة ، مما جعل هذه الأحزاب تطالب بنظام الاغلبية النسبية[2]

ولقد عرفت المملكة المغربية العديد من التجارب الانتخابية مند الاستقلال ولعل ابرز التجارب الانتخابية التي عرفها المغرب هي الانتخابات التشريعية لعام 1993 حيث جرت هذه الانتخابات في جو مضرب تميزت هذه الفترة بوجود ازمة في المغرب جعلت القوى المعارضة تطالب بالتغير الشامل واجراء اصلاحات سياسية واقتصادية ، كما مارست المنظمات الدولية ضغوطات على المغرب خاصة في مجال حقوق الانسان[3]. لقد تميزت هذه الانتخابات بكثره التحالفات حيث قررت المعارضة توحيد الصفوف في ائتلاف القوتين السياسيتين للكتلة الاستقلال والاتحاد الاشتراكي.

ما يميز هذه الانتخابات هو تراجع حصيلة احزاب الادارة مقابل ارتفاع نسبة احزاب المعارضة هذا بسبب افتقادها لبرامج انتخابية فعالة.

الانتخابات التشريعية لعام 2002 تميز عهد محمد السادس بانتخابات تشريعية تم فيها تحديد سن التصويت اضافة الى استحداث لائحة خاصة بالنساء تتضمن 30 مقعد من بين 325 مقعد ويظهر التناقض في الانتخابات المغربية هذه حيث قام الملك محمد السادس بتعين رئيس وزراء مستقل هو السيد ادريس جطوا دون الالتزام بتعين رئيس الحزب الفائز كرئيس الوزراء ناهيك أن وزراء السيادة مازالوا يسالون امام الملك نفسه رغم الحرص على اجراء الانتخابات في موعدها [4]

---

[1] سعاد الشرقاوي ،**النظم السياسية في العالم المعاصر**، سنة 2008

[2] فاتح خننو، **بناء الانظمة السياسية الجزائر المغرب دراسة مقارنة** ، مرجع سابق ص 97

[3] شهرزاد صحراوي ،**هيكلية التحول الديمقراطي في المنطقة المغاربية**، مرجع سابق ص 104

[4] اسماعيل معراف،**مسارات التحول الديمقراطي في المنطقة العربية** ،الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية 2013 ص 115

الانتخابات التشريعية لعام2007 :

تميزت الانتخابات التشريعية لعام 2007 بعزوف كبير عن المشاركة حسب المتتبعين للشأن المغربي سبب العزوف عن المشاركة يعود الى انعدام تقه المواطنين في وصول اصواتهم.

لقد تميزت هذه الانتخابات بمشاركه 33 تشكيلة اغلبية التشكيلات المشاركة ساهمت في انشائها السلطة لمنع سيطرة حزب معين على النتائج كما تميزت هذه الانتخابات بوجود انشقاقات داخل الأحزاب المشاركة اضافة الى حضور المال بكثرة وشراء الاصوات. والجدول التالي يوضح عدد الأحزاب المشاركة العملية الانتخابية في تللك الفترة

التأسيس	المقاعد	الرئيس	الحزب
1975	55	عبد الرحمن اليوسفي	الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية
1978	52	أحمد عصمان	التجمع الوطني للأحرار
1958	35	محمد العنصر	الحركة الشعبية (تحالف الأصالة المغربية والعدالة الاجتماعية)
1944	33	عباس الفاسي	الاستقلال
–	33		الحركة الوطنية للوحدة والتضامن
1983	31	عبد اللطيف السملالي	الاتحاد الدستوري
1974 1996	16	إسماعيل العلوي عيسى الورديغي	كتلة حزبي: التقدم والاشتراكية الاشتراكي الديمقراطي
1967	14	عبد الكريم خطيب	العدالة والتنمية (الحركة الشعبية الديمقراطية الدستورية سابقا)
1981	13	محمد أرسلان الجديدي	الوطني الديمقراطي
1997	13	التهامي الخياري	جبهة القوى الديمقراطية
1996	9	محمد سعيد آيت أيدر	الحركة الديمقراطية الاجتماعية
1983	4	محمد بن سعيد آيتا يدر	منظمة العمل الديمقراطي الشعبي
–	2	محمد الإدريسي	حزب الوسط الاجتماعي
–	7	–	مستقلون
1959	لا أحد	عبد الله إبراهيمي	الاتحاد الوطني للقوات الشعبية
1991	لا أحد	أحمد بن جلون	الطليعة الديمقراطية والاجتماعية

الأحزاب المشاركة في الانتخابات التشريعية لسنة 2007

الانتخابات التشريعية لعام 2011 :

جرت هذه الانتخابات في ظروف دولية واقليمية تميزت بحراك عربي مس عدد من الدول على غرار تونس ومصر اضافة الى حراك داخلي تمثل في حركة 20 فبراير وضغطها الى المزيد من الاصلاحات في المغرب .

تميزت هذه الانتخابات بانحصار المنافسة بين تكتلين كبيرين التكتل من اجل الديمقراطية اما التكتل الثاني فيمثله حزب العدالة والتنمية لقد تميزت بفوز حزب العدالة والتنمية .

في الاخير نخلص الى أن معيار النزاهة شكل موضوع تشكيك واعتراض، ونقد ويحتفظ المغاربة بصورة سيئة عن الحضور المزمن لوزارة الداخلية في المسلسلات الانتخابية لذلك فقد تصدرت قضية تغير اشراف الجهاز التنفيذي على العملية الانتخابية بإحداث هيئة وطنية مستقلة احد ابرز مطالب احزاب الكتلة الديمقراطية[1].

لقد كانت استجابة المؤسسة الملكية لهذا المطلب بتأسيس لجنة سنة 1998 كانت مجردة من كل طبيعة دستورية أو تشريعية حيث أنشئت بإرادة ملكية.

عموما يمكن القول أن الانتخابات في المغرب لاتزال تطرح اشكال كبير عن الباحثين والقوى السياسية في المغرب وهذا ما يعبر عنه الباحث المغربي احمد بوز عندما يتساءل عن جدوى العملية الانتخابية في الحقل السياسي المغربي اليوم هل تنظيم الانتخابات في المغرب يتوخى البحث عن التمثيلة واشراك المواطنين ومختلف القوى السياسية في صناعة القرار أم كان بهدف دعم النظام وإضفاء نوع من الشرعية على اختياراته[2].

يخلص الباحث في دراسته أنه من أجل جعل الانتخابات تقوم بأدوارها يجب على النظام تبني اصلاح انتخابي عميق أي اصلاح شمولي يهدف الى إصلاح السلطات، وتحديد اختصاصاتها وذلك بجعل البرلمان يمارس صلاحياته كاملة في مجال التشريع والمراقبة.

---

[1] محمد مالكي ،**النزاهة في الانتخابات البرلمانية مقوماتها والياتها في الاقطار العربية**، المنضمة العربية لمكافحة الفساد ،بيروت 12 13 مارس 2008.

[2] احمد بوز ، **الانتخابات المغربية والاصلاح المطلوب**، المجلة العربية للعلوم السياسية ص39.

المبحث الثاني : علاقة الأحزاب السياسية بالتحول الديمقراطي في المغرب

نتناول في هذا المبحث عنصر مهم في مسالة التحول الديمقراطي في المغرب الا وهو الأحزاب السياسية باعتبارها ضرورية في عملية التحول الديمقراطي.

نشأة الأحزاب السياسية في المغرب: تعد الأحزاب السياسية في المغرب حديثة العهد مقارنة بمثيلتها في واربا، وذلك لكونها ارتبطت في البداية بالنضال السياسي من أجل استقلال المغرب من المستعمر الفرنسي ورغما أنها حاولت أن ترتبط بالسياق السياسي الحديث عبر المطالبة بالديمقراطية[1] الا أنها فشلت في ذلك انطلاق من مجموعة من العوامل:

إن ما يميز واقع الأحزاب السياسية هو صفة الركود الذي طالها لفترة طويلة ساهم في اعاقة بروز فكر سياسي حديث يساهم في بناء تجربة حزبية ديمقراطية ونشأة التجربة الحزبية في المغرب يمكن دراستها من خلال مسارين:

المسار الاول: ارتبطت فيه نشأة الأحزاب السياسية المغربية بمواجهة سياسة الاستعمار الفرنسي حيث أنضوت الأحزاب السياسية المغربية ضمن مشروع الحركة الوطنية ولعل ابرز الأحزاب السباقة للنشأة في المغرب هو حزب كتلة العمل الوطني الذي اسس عام1934[2] .

المسار الثاني : ارتبط دور الأحزاب السياسية المغربية برغبة النخبة السياسية في الخروج من الوضعية الاصلاحية الاستقلالية وذلك بهدف سياسية قائمة على اساس الرغبة في مشاركة المؤسسة الملكية في ممارسة السلطة.

لقد كانت المرحلة الاستعمارية في المغرب اطار لبروز الأحزاب السياسية كما راينا سابقا مع بروز اول حزب ممتلأ في كتلة العمل الوطني سنة 1934 لكن بعد الاستقلال فرضت رهانات جديدة على مستوى البناء السياسي للبلاد ، حيث ظهر الاختلاف جليا حول تأسيس مغرب ما بعد الحماية، سواء داخل مكونات الحركة الوطنية في مقدمتها الاستقلال، او بين هذه الأحزاب والمؤسسة الملكية التي راهنت على استثمار شرعيتها لما قبل الحماية وشرعيتها السياسية في عهد الحماية للتموقع كفاعل مركزي ومتحكم في السلطة السياسية ما بعد الحماية.[3]

---

[1] محمد ظريف ،**الاحزاب السياسية المغربية**ط1 الدار البيضاء : دار الاعتصام 2001ص.

[2] ادريس جنداري **التجربة الحزبية في المغرب غموض التصور وإعاقة الممارسة** :المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات الدوحة 2012 ص9.

[3] فخرالدين مهيوبي ،**اشكالية بناء الدولة في المغرب العربي دراسة في تطور دولة ما بعد الاستعمار**، مرجع سابق ص119

لقد قامت المؤسسة الملكية باستراتيجية تقوم على مجموعة من المرتكزات الدستورية حيث نجد أن في الفصل الثالث من الدستور منع تام لقيام نظام الحزب الوحيد في المغرب.

يقودنا البحث في هذا الفصل عن الخلفيات السياسية لهذا الفصل حيث يقر الخبراء ان الخلفية السياسية لهذا الفصل تتمثل في ضمان عدم صعود أي قوة سياسية مؤثرة الى جانب المؤسسة الملكية للأخذ بدواليب الدولة والتحكم في الحياة السياسية[1].

الادوار التي اضطلعت بها الأحزاب السياسية بعد لاستقلال:

ادا تتبعنا تاريخ ونشاط الأحزاب السياسية المغربية ومن خلال قراءتناالمتأنية لفصول الدساتير في المغرب التي اختصت بتوضيح وظائف الأحزاب السياسية يلاحظ لا محال أن هناك قيود على الوظائف التقليدية للأحزاب السياسية.

واذا كان قانون للأحزاب السياسية قد جاء بتعريف للحزب السياسي بأنه ذلك الذي يجعل منه تنظيما دائم يتمتع بالشخصية المعنوية قصد المشاركة في تدبير الشؤون المعنوية بطرق ديمقراطية ولغاية توزيع الارباح والمساهمة في تنظيم المواطنين وتمثيلهم[2] فضلا عن المساهمة في نشر الثقافة السياسية ، ومشاركة المواطنين في الحياة العامة وتأهيل نخب قادرة على تحمل المسؤوليات العمومية وتنشيط الحقل السياسي [3] فإن هذا التعريف بدوره لم يتجاوز القيود المفروضة على وظيفة الحزب في النسق السياسي المغربي هذه الوضعية يمكن تحديدها وفق هذه الاعتبارات.

تنافي طبيعة السلطة في المغرب مع وجود أي ممارسة سياسية تطمح الى الحصول على السلطة الملكية تعمل على احتلال موقع الصدارة داخل النظام السياسي المغربي وهو تصدر يقابله في نفس الوقت تراجع مختلف القوى السياسية بما فيها الأحزاب السياسية.

محاولة الحكم الدائمة للحد من نشاط كل ظاهرة حزبية فنشاط الحزب حدد من طرف النظام في اطار ضيق لا يمكن تجاوزه .

المجال الوظيفي للحزب محرر في ثنائية التأطير والتمثيل والمشرع الدستوري عمل على ضبط التحرك الوظيفي للحزب السياسي.

---

[1] فخرالدين مهيوبي، مرجع سابق ص121

[2] **المادة 1 من قانون الاحزاب السياسية في المغرب** بموجب ظهير شريف رقم 18,06 ،1 صادر في 14 فيفري 2006

[3] يونس برادة ،**الفعل الحزبي وسؤال الديمقراطية في المغرب**، مرجع سابق ص 196

نلاحظ كذلك أن البند الأول من الفصل الثالث من دستور 1962 نص على أن وظيفة الحزب داخل النظام تتمثل في تنظيم المواطنين وتمثيلهم على المستوين.

من هنا يتبين أن الدستور مضى في تحديد الوظيفة الحزبية ارتكازا على منطقها العام المتعارف عليه في التصنيف الكلاسيكي الذي يحدد تلات وظائف للحزب السياسي تتمثل في تشكيل الرأي العام ،واختيار المرشحين ،وتأطير المنتخبين

وهي الوظيفة التي تعتبر إحدى الوظائف المركزية للحزب السياسي خاصة في المنظومة التالتية من خلال الأحزاب السياسية المرتبطة بحركات التحرير الوطني والتعبئة من اجل بناء الدولة الحديثة[1]

انطلاق من هذه الوضعية يمكن القول بأن الحقل السياسي المغربي بقي على الأقل مند الحصول على الاستقلال مشوبا بانحصار بنيوي بدأ بالمستوى الدستوري وصولا الى المنافسة السياسية التي ظلت مطلبا للأحزاب التاريخية، وهو الواقع الذي انعكس جوهريا على الممارسة الحزبية التي اتصفت بمختلف اشكال رد الفعل ضمن نسق مغلق يعيد انتاج نفسه ودون مراجعات كل هذا يقودنا الى البحث في خصائص التجربة الحزبية وابرز العوائق التي تعاني منها رغم الرصيد التاريخي الذي تحتويه مقارنة مع التجارب العربية الاخرى .

خصائص الأحزاب السياسية المغربية:

تتنوع التشكيلات السياسية في المغرب فالأحزاب السياسية المغربية تنقسم في بنيتها الى أحزاب قديمة ولدت مع مرحلة الاستقلال والبعض الأخر تولد عن تطورات سياسية او أفرزته عوامل اجتماعية وانشقاقات حزبية[2].

وتعتبر الأحزاب السياسية الفاعل الثاني في عملية التحول الديمقراطي بالمغرب، وبالتالي فإن أي اصلاح سوف ينطلق من هذه المؤسسة، وأي خلل في منظومة الأحزاب السياسية سوف يؤثر لمحال في عملية التحول الديمقراطي في المغرب وتبرز لنا مجموعة من الخصائص والسمات التي يمتاز بها الواقع الحزبي في المغرب بصفة عامة والمنظومة الحزبية بصفة خاصة ولعل ابز الخصائص التي تطبع الأحزاب السياسية المغربية يمكن ابرازها في ما يلي[3]:

---

[1] فخرالدين ميهوبي، مرجع سابق ص 122

[2] سفيان ناشط عتمان تليمة، **الانتقال الديمقراطي بالمغرب الاكراهات والرهانات** ، بحث لنيل شهادة الاجازة في القانون العام جامعة الحسن الاول كلية العلوم القانونية والاقتصادية سنة 2014

[3] يونس برادة, مرجع سابق

نخب تخشى الديمقراطية: تعيش النخبة السياسية المغربية حالة خوف من الديمقراطية و نتائجها نظرا لكون علاقتها بجسم المجتمع لا تمر عبر مؤسسات المجتمع المدني والتي تعتبر بمتابه قنوات تضمن احترام قواعد الممارسة الديمقراطية .

ضعف التكوين: تعاني النخبة السياسية المغربية من ضعف التكوين على مستوى التعليم او المستوى السياسي ،حيث انتشار الامية في صفوف العديد من افراد النخبة السياسية المغربية، كتلك الممثلة في البرلمان مثلا، وهذاما يؤكده الباحث المغربي زكريا اكنوش حين يصف النخبة البرلمانية المغربية بعديمة النضج السياسي.

ويعزي ذلك الى الأحزاب السياسية التي تدخل غمار المنافسات الانتخابية باختيارها مرشحين غير مؤهلين لممارسة الوظيفة التمثيلية لا من ناحية المستوى التعليمي ولا الانتماء السسيو مهني، حيث لا تسهم هذه العوامل في تطوير العمل البرلماني والتأثير فيه فالمؤهلات البرلمانية تعد أحد المؤشرات على الوعي السياسي للنخبة البرلمانية والتي تنعكس بالضرورة على جدية النقاشات داخل البرلمان ونضج الممارسات السياسية لأعضاء النخبة بحيث يمكن أن يتمتع اعضاء البرلمان بمستوى تعليمي لا بأس به يدفع ويحفز على الأداء الجيد والا لمام بمختلف المسائل والأمور المتعلقة بالعمل البرلماني[1] إضافة الى كل هذه العوائق نجد أن كثير من النخب السياسية المغربية تحصل على تزكيات من أحزاب سياسية اخرى قد لا تؤمن بأيديولوجيتها ولا تخبر بانتمائها السياسي .

شخصانية السلطة الحزبية: تعيش الأحزاب السياسية المغربية حالة من الشخصنة الحزبية، حيث أن زعيم الحزب عادة يصبح المجسد الوحيد للحزب كله، لا تجادل قرارته مما يجعله يترفع عن كل المنافسات لا يتخلص الحزب منه الا بموته .

-**غياب الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية:** من المستحيل أن يتغنى حزب بالديمقراطية اذا لم يكن يمارس هذه الديمقراطية في حياته الداخلية ،إن الاختلاف في الآراء وتعدد الاتجاهات في داخل الحزب هي الوسيلة الوحيدة في نمو الحزب وانضاج فكره السياسي ، وبالتالي يجب على الأحزاب السياسية أن ترتقي بأسلوبها في التعامل مع الافكار والآراء داخل الحزب السياسي. وهذا ما يعبر عنه الاستاذ عبد الحي مودن بالقول :"اننا لا يجب أن نناقش الطريقة التي يسير بها الامير دولته او

[1] زكريا اكنوش، **تدني النضج السياسي لدى النخبة البرلمانية المغربية**، المجلة العربية للعلوم السياسية العدد 49 سنة 2016

امارته فقط بل الطريقة التي يسير بها الفاعلون السياسيون امارتهم إذ لا يمكن رفع الشعارات الدولة الديمقراطية دون أن تسود الديمقراطية إمارات الفاعليين السياسيين"[1].

وهذا مايذهب اليه الاستاد اسماعيل صبري عبد الله حين يقول « بدون احترام هذه الممارسة الديمقراطية يكون الحزب مهدد بالانهيار فسواء فصلت القيادة من يعارضها ، او أنشق هؤلاء المعرضين لإحساسهم بأن الحزب لا يقدم لهم فرصة جدية للتأثير في سياسته ، فان النتيجة واحدة وهي التشرذم الى حد اتخاد اجراءات انقلابية للسيطرة على القيادة ،فاذا اتيح للمتنازعين حمل السلاح يمكن أن يصبح الصراع الدموي اسلوب حسم الخلاف في الراي بين رفقاء النضال، ويطلق كل فريق على الاخر بعد سنوات من النضال المشترك الخيانة والعمالة والانتهازية والتخاذليمكن تشبيه الأحزاب السياسية والديمقراطية بوجهين لعملة واحدة .

-**خلود لزعامات وعدم تناوب الاجيال:** ظل الشكل المؤسسي في العديد من الأحزاب السياسية المغربية يتمحور حول الزعيم وهو شبه استنساخ للعلاقات السائدة في الزاوية اذ لا يتنحى الزعيم عن موقعه فمثلا نجد أن عبد الرحيم بوعبيد الكاتب الاول للاتحاد الاشتراكي ضل على راس الحزب من سنة 1975 الى وفاته سنة 1997 ، ونفس الشيء بالنسبة للمعطي بوعبيد رئيس الاتحاد الدستوري الذي ضل على رأس الحزب الى أن توفي سنة 1996 ،وقد برر الاستاد سعيد نكاوي هذا الخلود الزعماتي لأسباب تتعلق غالبا بالشرعية النضالية التي يمتلكها هؤلاء الزعماء، تم طبيعة العلاقة التي انشات بين الدولة والأحزاب والتي ساهمت في استمرار نفس القيادات الحزبية[2].

لقد أضحى التشبيب داخل الأحزاب السياسية كشرط للديمقراطية، والمقصود هنا أفكار جديدة تساهم في دفع التحول الديمقراطي في المغرب وهذاما عبر عنه احد الباحتين المغاربة حين قال :الشباب بدون افكار جديدة امر سيئ ولكن الاحتفاظ بشيوخ فقدوا القدرة على التفكير والتجديد اكتر سوءا.

انعدام التقه في الفاعلين السياسيين: فبعض الأحزاب السياسية المغربية تصفها الجماهير المغربية بأنها غير صادقة ، والتي تحكم الانتماءات القبلية والأسرية والقرابة في اختيارات الناخبين ، والميل لاختيار الأشخاص الموجودين في السلطة ، فنتيجة ضعف الأحزاب الوطنية انعدمت تقه المواطنين فيها فهذه الأحزاب ليست ذات قاعدة وطنية شاملة ، أي ليست دات صلة وثيقة بالشعب اضافة الى مجموعة من العوائق الأخرى [3].

---

[1]سفيان ناشط عتمان تليمة، مرجع سابق ص42

[2]المرجع نفسه ص43

[3]المرجع نفسه ،ص44

يمكن القول أن الأحزاب السياسية المغربية تتميز بأنها احزاب برامج لا تتطلع الى خدمة مواطنيها وهذا ما أكده أحد الباحثين المتخصصين في العلوم السياسية وهو الدكتور محمد الكموشا[1]أن تاريخ الأحزاب السياسية المغربية هو تاريخ انشقاقاتها المتتالية وهو ما يفيد أن التعددية الحزبية لم تكن ولادة طبيعية داخل النسق السياسي المغربي إنما كانت نتيجة هيمنة حزب الاستقلال بعيد الاستقلال فكان الانشقاق داخل هذا الحزب اللبنة الأولى لإنشاء وإقرار التعددية الحزبية في المغرب وليس التعددية السياسية [2].

الأحزاب السياسية في عهد محمد السادس:

في افتتاح السنة التشريعية الثالثة من الولاية التشريعية السابعة حرص الملك محمد السادس على وضع تصوره لمكانة الحزب في النظام السياسي المغربي ودوره المحتمل في التوازنات التي تعتزم الملكية بلورة خيوطها للعهد الجديد على مستوى الاستراتيجية السياسية المركزية.[3]

ويتمثل التوجه الجديد في ضرورة انخراط الأحزاب في ما يوصف بالمشروع المجتمعي القائم على "بناء مغرب ديمقراطي موحد، منتج وتضامني، متقدم ومنفتح" وهو ما يتطلب – برأي الملكية – "تقوية دور الأحزاب بإيجاد إطار تشريعي جديد وفعال يستمد فيه الحزب شرعيته القانونية من مشروعيته الديمقراطية ويأتي بإجابات جماعية متميزة عن قضايا مجتمعية عريضة، وليس تلبية لمطامح شخصية أو فئوية ضيقة"[4].

في غمرة المراجعة الدستورية لسنة 1992 التي جاءت لتتوج مسارا دستوريا سياسيا جسد تنازعا مضمرا ومعلنا بين الملكية والمعارضة التاريخية الممثلة في أحزاب الحركة الوطنية الرئيسية لم يخرج العاهل الحسن الثاني عن النسق الفكري الإيديولوجي الذي أصلته الملكية منذ الاستقلال ليفصل في أمر التغيير على مستوى انطلاقا من محددين "الإسلام يمنع إقامة ملكية دستورية يفوض فيها الملك جميع سلطه ويصبح يملك دون أن يحكم والملك هو فوق الجميع وأب الجميع وراعي الجميع.

إن ما تشهده العديد من الأحزاب السياسة المغربية من تفكك وما تعرفه من تحالفات ناتج عن مرحلة انتقالية فالوضع الذي الت اليه الأحزاب، ادى الى طرح مسالة تخليق الحياة السياسية وتأهيل الحياة

---

[1] محمد الكموشا ، **في اشكالية الانتقال الى الملكية البرلمانية في المغرب** في 20 /2017/06 على الساعة 14.00 http://elabbassihicham.blogspot.com

[2] الحسين هذاري ،**التعددية الحزبية في المغرب محاولة الفهم** : مجلة صحراء براس 23 11 2014

[3] يونس برادة،**الفعل الحزبي وسؤال الديمقراطية في المغرب** مرجع سابق

[4] المرجع نفسه

السياسية والحديث عن تأهيل المجال السياسي المغربي هذا المطلب وان كان حزبيا فان عدم تجسيده حوله الى مكسب ملكي وانحصر لإصلاح في المؤسسة الحزبية دون غيرها ،باعتبارها الجهاز الذي يجسد الازمة[1] .

لقد طالب الملك محمد السادس في خطاب العرش يوم 30 جويلية 2000 المجتمع السياسي تأهيل أدواته وتجديد هياكله وايلاء العناية القصوى للقضايا الاجتماعية اليومية للمواطنين بدل الجري وراء المصالح الأنانية الفردية.

عموما يمكن القول أن الأحزاب السياسية في المغرب مرت بمراحل عديدة لخصها جون كلود سنتوشى المهتم بالحياة السياسية لدول المغرب العربي في ثلاثة منعطفات على امتداد مدار تاريخ المؤسسة الحزبية في المملكة المغربية.

أولى هذه المنعطفات حددها الكاتب في لحظة التأسيس التي تمت في زمن الاستعمار ولأن المناسبة شرط كما يقول الفقهاء فان الأحزاب المغربية ولدت لتكون اداة سياسية وتنظيمية لمكافحة الاستعمار وخرجت المؤسسة الحزبية بعد حوالي عقدين من معركة الاستقلال بشبه نصر عكسته اتفاقية ايكس ليبان اواسط عقد خمسينات القرن الماضي التي اخرجت مغربا منقوص السيادة .

ومن بين أهم الأحزاب التي ظهرت خلال هذه الفترة حزب الشورى والاستقلال وحزب الاستقلال والحزب الشيوعي المغربي بالإضافة الى احزاب الشمال المغربي الواقعة تحت الحماية الاسبانية والتي كان عبدالخالق الطريس ابرز قادتها التاريخية[2].

المنعطف الثاني حدده سانتوشي في مرحلة النضال ضد سلطة المخزن . الدولة والذي تقوى بإمكانات الدولة الحديثة التي وطن بعض أركانها المستعمر الفرنسي لتنتهي هذه المرحلة في أوساط التسعينات بشبه هزيمة حيث تمكنت الدولة المغربية ممثلة في القصر الملكي من فرض سلطتها ومصادرة كل خيال يتعارض مع اختياراتها تارة بالقمع وأخرى بالاحتواء وثالثة بالتجاهل.

---

[1] زين العابدين حمزاوي، **الاحزاب السياسية وازمة الانتقال الديمقراطي في المغرب** ،المجلة العربية للعلوم السياسية :مركز دراسات الوحدة العربيةع16 سنة 2007 ص

[2] مصطفى العسرى، الاحزاب المغربية بعيون اجنبية: في 2017/05/5

http://www.alwasatnews.com/news/347823.html

أما المنعطف الثالث فقد تمثل ووفقا لمؤلف الكتاب في مرحلة التوافق مع الحكم والتي بدأت بقبول أحزاب الحركة الوطنية لدستور عام 1996 الذي مهد الطريق لتجربة تناوب توافقي حيث تحولت احزاب ما كان يسمى بالمعارضة . الى شريك صغير للحكم في مشروعه وخياراته واسلوب اداراته وما زالت هذه المرحلة مستمرة الى اليوم[1].

[1] المرجع نفسه.

الفصل الثالث
عوائق وافاق التحول الديمقراطي في المغرب

الفصل الثالث: عوائق وأفاق التحول الديمقراطي في المغرب

تبرز لنا مجموعة من العوائق والتي تؤثر على العملية الديمقراطية في المغرب انطلاقا من هذه الرؤية سوف نحاول ان نرصد أهم عوائق التحول الديمقراطي في المغرب

المبحث الأول المؤسسة الملكية كعائق لعملية للتحول الديمقراطي :

لعل ابرز تلك العوامل يمكن ان نحصرها في عامل رئيسي له علاقة بالمؤسسة الملكية التي تعتبر أحد اهم مكونات النظام السياسي في المغرب هذه الاهمية التي تعني بالضرورة ان أي تحول ديمقراطي حقيقي يجب ان ينطلق من هذه المؤسسة وعلاقتها مع باقي المؤسسات في المغرب وكيف تعاملت المؤسسة الملكية مع بقية المؤسسات السياسية مثل الأحزاب السياسية وذلك في العناصر التالية.

المطلب الاول: الملكية وعلاقتها بالأحزاب السياسية

_دور المؤسسة الملكية في احتواء الأحزاب السياسية المغربية:

إن المتتبع لأدوار المؤسسة الملكية في النظام السياسي المغربي يلاحظ هيمنة المؤسسة الملكية على المؤسسة الحزبية فلقد حسمت الملكية صراعها مع المؤسسة الحزبية مند فجر الاستقلال وذلك من خلال تبني سياسة الاحتواء فعملت على تشجيع ودعم انشطار البنية الحزبية[1]

لقد كان هدف المؤسسة الملكية احتواء الأحزاب السياسية فانتهجت اسلوب التحالف مع النخب المحلية والادارية وذلك من اجل ابقاء الفلاح المغربي حاميا للعرش وهذا ما يذهب اليه ريمي لوفو لما يقول: «فإن التورات التي قام بها العالم القروي وبمساندة الملكية قد افشل وضع تأطير اداري وسياسي من طرف حزب الاستقلال وهو ما يؤدي الى وقف أي محاولة لعصرنة العالم القروي"

لقد هدفت هذه السياسة لمنع تغلغل الأحزاب السياسية في البوادي المغربية وبالتالي منع تأطيرها للمواطنين حتى سميت هذه الأحزاب بالظواهر الحضرية[2].

هذه العبة المخزنية التي تعتمد على بنى التفريق والتفريخ السياسي تهدف الى افقاد المشهد الحزبي المغربي كل طابع عقلاني .

---

[1] هند عروب مرجع سابق ص271

[2] المرجع نفسه ص272

مما سبق يتبين لنا أن وظيفة الأحزاب السياسية تتحد في خدمة المؤسسة الملكية والحفاظ على الوضع القائم ، وهذا ما يؤكده أحد الباحثين بالقول" الحزب الزبوني يشكل أحد توا بث الحياة السياسية المغربية"

إن محاولة تحليل طبيعة النظام السياسي في المغرب نجد أن هذا النظام يقوم على قاعدة عمل سياسي تتمثل في احتراس الملكية "من الأحزاب السياسية" فيجب انت تعيش دائما وضعية مضطربة وغير واضحة الافاق ومرتبطة بالرغبة الملكية لذلك فمن اجل بقائها يجب ان تعمل دائما على التأكيد على شرعية العرش الملكي والا كان مصيرها النسيان.

يذهب المفكر المغربي عبد الباقي الهرماسي في هذا الطرح لما يقول بان النظام السياسي المغربي لم يترك سوى هامش صغير للأحزاب السياسية، فالمؤسسة الحزبية من هذه الرؤية مجرد قناة لتمرير الارادة الملكية ولا يمكن ان تكون مركزا للقرار [1].

_المؤسسة الملكية واسلوب تفتيت القوى السياسية

لقد عملت المؤسسة الملكية على تدعيم عملية الانقسام ضمن الفصائل السياسية حتى يتسنى لها المراقبة الدقيقة للمجال ولعب دور بارز في النزاعات السياسية ، فالملك لا يرى انه من مصلحته السماح لأي قوى سياسية ان تتقوى اكتر من الازم ، إضافة لكونه لا يرغب في اختفاء قوى اخرى .

تشهد الحياة السياسية المغربية ابرز واقعة انشقاق سياسي في تاريخ المغرب السياسي رحبت بها المؤسسة الملكية هي انشقاق حزب الاستقلال ، لقد تأكد الملك مند البداية ان مصلحته تكمن في تشجيع الخلافات بين قادة الحزب بهدف تقليص عدد اتباعه إضافة الى التخلص نهائيا من امكانية قيام حزب يمتل قوة تعارض العرش او تفرض نفسها عليه.

لا يسع الفصائل السياسية في هذه الحالة الى القبول بالعبة وفق القواعد التي حددها الملك، فنجدها تكتفي بتقديم مطالب ايجابية تعود عليها بفوائد هامشية.

يسجل التاريخ عن الممارسات الملكية ما حدت سنة 1966 حين اصدرت وزارة الداخلية امرا بتوقيف جريدة . MAROC INFORMATIONSوهي جريدة يومية تصدر بالفرنسية ولقد كانت

[1] حبيب ميهوبي ، **دور الأحزاب السياسية في الحياة السياسية في المغرب1999 _2016**،مدكرة ماجيستير جامعة الجزائر 3 كلية العلوم السياسية والاعلام قسم العلوم السياسية سنة 2011 ص60

معروفة بانتقادها المعتدل للنظام ولم تكن مرتبطة باي حزب وهو ما جعل احمد بن كيران يوقف الجريدة لاحقا يعين مديرا لصندوق الايداع والتدبر[1].

_المؤسسة الملكية واسلوب الاقصاء اتجاه الأحزاب السياسية:

تعتبر الأحزاب السياسية في الدول الديمقراطية مصدر لإنتاج النخب الادارية منها والسياسية، الا أن الأمر في المغرب يختلف عن هذه القاعدة حيث يعتبر الانتماء السياسي للأحزاب السياسية سبب في كثير من الأحيان الى الاقصاء من تولي المناصب العليا ، فمن أجل أن تنتمي للنخب الادارية المغربية يجب أن تكون من الأطر التكنوقراطية المحايدة.

فالصراع الذي ظهر في المغرب بعد الاستقلال حول السلطة جعل الملك يعاقب الاطر التي تنتمي الى احزاب سياسية تخالف توجهات الملك ،لذلك وجدت النخب والاطر المغربية نفسها امام اتجاهين متصارعين فلم تعد تملك الوقت الكافي للنضال بسب اهتماماتها بمهام الوظيفة العليا لتعاني الأحزاب السياسية من استقطاب الادارة لأطرها[2] والتي اضطرت الى الانحياز الى الطرف الاقوى بفعل الامتيازات التي توفرها المناصب العليا ،وهو ما أدى لنزع الرباط بين الأحزاب السياسية والادارة من جهة ،وصعود النخب التكنوقراطية من جهة اخرى رغم انتماءها السياسي الا أن ذلك يفسر برغبة المؤسسة الملكية في ضمان شرعية لتوليهم الحكومية ذات بعد سياسي واستراتيجي[3].

في الأخير نقول أن الأحزاب السياسية في المغرب تعاني من مجموعة من المعيقات التي تؤدي الى ضعفها وعدم قدرتها على القيام بأدوارها علا غرار الدول المتقدمة مثلا ولعل أبرز تلك المعيقات استخدام المؤسسة الملكية اساليب متنوعة بين سياسة التفرقة والاحتواء والتهميش وتدبير الانشقاقات وذلك للحيلولة دون تكتلها.

هذه الوضعية جعلت من الأحزاب في المغرب تكتفي بالدور الذي رسمته لها السلطة هذا الوضع جعل الأحزاب غير قادرة على انتاج نخب سياسية تجعل من المغرب نموذج يحتذى به في تطبيق الديمقراطية.

في الواقع المغربي نلاحظ احتكار قادة الأحزاب السياسية وظيفة الرئاسة حيث تجدهم لا يسمحون للكوادر الشابة بالتداول على قيادة الأحزاب.

---

[1] هند عروب ،مرجع سابق ص229

[2] **رشيد كديرة**، النخب الادارية في المغرب، **ص268**

[3] حبيب الله شرقي، **الثابت والمتحول في دور المؤسسة الملكية على ضوء دستور 2011**، بحث لنيل الاجازة في القانون العام ،جامعة ابن زهر ، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية اكادير سنة 2014 ص61

فقدان الطابع المؤسسي و الديمقراطية الداخلية على مستوى للأحزاب السياسية ساهم في انتشار الخلافات والشقاقات أثر على قدرتها في حل الازمات الداخلية التي تواجها[1]

_المؤسسة الملكية وتوظيف المخزن من اجل الهيمنة:

يعتبر المخزن بنية تقليدية فاعلة في النظام الاجتماعي المغربي وهو ما يؤكد عليه الدكتور عبد الطيف حسني حيث يقول إن المخزن سلطة غير مرئية ولكن نتائجه مادية ويمكن الوقوف عليها ،فالمخزن له وجود في تاريخ المغرب وهو الذي تحكم ال حد بعيد في مسار هذا التاريخ، وينتهي بالقول أنه رغم مظاهر التحديث الموجودة في المغرب متل المؤسسات السياسية واشكال الديمقراطية التمثيلية والدستور الا أن هناك حضور للمخزن في جميع جوانب الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمغاربة[2].

فتاريخيا المخزن هو تعبير فعلي ومجازي عن بيت المال الذي كانت السلطة السياسية تضع فيه ما تجمع من ضرائب واتاوات نقدية وعينية ،من أولئك الخاضعين لها مباشرة سواء كانوا افراد او الجماعات او قبائل إن مفهوم بلاد المخزن هو مفهوم نسبي حيث كلما كانت السلطة السياسية قوية وقادرة شاع نطاق بلاد المخزن ،وادا ما ضعفت هذه السلطة انحصر نطاق بلاد المخزن وقابلها في المسمى بلاد السيبة والمقصود بها بلاد القبائل التي ترفض الى السلطان والاعتراف بحكمه.

ومن هنا يتبين لنا انه الحامي الوفي للملكية وشرعياتها وحارس عرش ملوك المغرب عبر التاريخ فهدفه بسط نفود السلطات ومستخدما جميع الاستراتيجيات بغية الوصول الى الاهداف.

وتؤكد الباحثة هند عروب أن الملكية تستمد شرعيتها وضمان استمراريتها من جهاز المخزن الذي يعتبر سلطة غير مرئية وهذا الأمر هو الذي اعطاه القوة والخضوع من جانب المواطنين، فنظرا لارتباط المخزن بسلطة اتخاد القرار السياسي والاقتصادي في المغرب فهو بذلك يملك القدرة تصنيف الافراد والجماعات وحتى القبائل سواء فيما يتعلق بمنح الامتيازات التي قد تمنح لهؤلاء وتنزع منهم[3]

---

[1] نبيلة صحراوي ،مرجع سابق ،ص154

[2] عبد الطيف حسني، **المخزن حي لا يموت**، مجلة وجهة ،نظر المغرب عدد38 2011 ص3

[3] هند عروب ، **مقاربة اسس الشرعية في النظام السياسي المغربي** الرباط دار الأمان 2009 ص148

الملكية وتوظيف ألية الاحتفال:

تلعب التقاليد السياسية العامة بما فيها الاحتفالات دعامة شرعية للنظام السياسي لذلك نجد أن المجتمعات السياسية المعاصرة لاتزال تحتفل بمختلف الاحتفالات وخصوصا ذات الطابع السياسي.

وتحرص أغلب الأنظمة السياسية على تنظيم عمليات الاحتفال السياسي ، فهذه الأخيرة لاتؤثر في أدهان الإفراد بل تضمن تعبئتهم واشراكم في نوع من الطقوس الجماعية من خلال مراسيم الاحتفال ومظاهر الزينة ، وبالتالي يمسي الاحتفال عملية لمساندة السلطة السياسية.

فالاحتفال يعد مكونا من مكونات الفلسفة السياسية للملكية المغربية ، تعد مظاهر الاحتفال في المغرب والمبالغة فيها فنجدها تتكرر وهي تتنوع بين الاحتفالات الدينية كعيد الأضحى الذي يحضر فيه أمير المؤمنين كأمير المؤمنين أما ما تبقى من الأعياد فتتجلى في الاحتفالات الوطنية التي تتمحور غالبيتها في شخصية الملك ، كعيد العرش الذي ترافقه مظاهر احتفالات طقس البيعة إضافة الى عيد الاستقلال والاحتفال بعودة محمد الخامس من المنفى.[1]

إضافة لهذه الاحتفالات هناك احتفال أخر يلخص ذكرى المسيرة الخضراء وثورة الملك والشعب إضافة الى احتفالات كثيرة يصعب ذكرها كاملة لكن المتفق عليه أنها كلها احتفالات تخرج السنة من رتابتها في المغرب وهي بذلك تؤكد على واقع يؤكد أن الملك هو سيد للزمنين الاجتماعي والسياسي[2].

فعند كل احتفالا بعيد العرش مثلا والذي يخلد ذكرى اعتلاء سدة الحكم يكثر الجدال حول بعض الطقوس التقليدية المتوارثة وفي مقدمتها حفل البيعة الذي يحتضنه القصر الملكي ويقدم خلاله مختلف رؤساء المؤسسات والأقاليم فروض الولاء للملك ، في مراسيم تثير انتقاد هيئات حقوقية بوصفها مهينة ومتناقضة مع الكرامة الانسانية.[3]

---

[1] هند عروب ، مرجع **سابق** ،ص 233

[2] المرجع **نفسه**، ص 234

[3] طقوس البيعة بالمغرب عندما رفض برلماني الركوع للملك 22 05 2017
http://archive.arabic.cnn.com

المطلب الثاني الملكية وعلاقتها مع الاجهزة التنفيذية

- **وزارة الداخلية:**

تلعب وزارة الداخلية موقع متميز في الادارة ،فهي تعتبر اداة فعالة في مجال المراقبة بالنسبة للمؤسسة الملكية ، فبقدر ما تتوسع سلطاتها بقدر ما تزداد علاقتها مع العرش ، فهي الوزارة الأكثر احاطة بشؤون المواطنين في مختلف حياتهم وذلك لما تتوفر عليه من امكانيات مادية وتقنية ورقابية .

إضافة لكونها الوزارة الأكثر انتشار في أنحاء المملكة فهي تتمتع بشبكة من المصالح الخارجية إضافة الى موظفين موزعين على التراب المغربي موزعين مما يؤهلهم ليكونوا على اتصال دائم مع المواطنين فوقع مجال ترابي واسع[1] كما تظهر مظاهر هيمنة المؤسسة الملكية على جهاز الداخلية من خلال العلاقات التي تربط الملك مع وزير الداخلية فنادرا ما نلاحظ وجود خلاف بينهما

-المؤسسة العسكرية:

تعتبر المؤسسة العسكرية في اطار الدولة الحديثة مؤسسة من مؤسسات الدولة وليس جهاز في يد السلطة ، فهي بذلك مؤسسة للدولة وليس للنخبة الحاكمة كبقية المؤسسات الاخرى متل القضاء او مؤسسة الرئاسة وهذاما يقودنا الى اعتبار مؤسسة الجيش تمتل كيان مستقل في الحياة السياسية داخل المجتمع يساهم في دفع عمليات اصلاح الحكم ودفع عمليات التحول الديمقراطي داخل الدولة .

واما في المغرب فالوضع يختلف تماما فالجيش يقوم بدور هام على المستوى السياسي ودللك من خلال صد الهجمات التي استهدفت المؤسسة الملكية إضافة الى حمايتها من معارضيها ومحاربة أي خطر يهدد النظام السياسي خاصة بعد قيام الملك الثاني بإلغاء وزارة الدفاع بعد خيانة وزير الدفاع محمد افقير وبعد فشل المحاولتين الانقلابيتين هذاما جعله يلحق القوات المسلحة الملكية بالمؤسسة الملكية وذلك تحت اشراف الملك مباشرة .

هذا الواقع جعل العسكرين يؤثرون في صناعة القرار السياسي في المغرب وهذاما يؤكده الجنرال حميدو لعنكبري في عام 2003 حين صرح "إن الجيش لن يقف مكتوف الأيدي ادا واصل

---

[1] يوسف شويحة، **دور المؤسسة الملكية في النظام السياسي المغربي**، مدكرة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية ، جامعة الجزائر 3 كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية سنة 2012 ص75

الاسلاميون الى الحكم ولو من بوابة الانتخابات وعبر القواعد العبة الديمقراطية"[1] لم يتغير وضع المؤسسة العسكرية بعد تولي الملك محمد السادس عرش الملكية بل تعزز معنويا الى حد ما، وقد ظهر ذلك باشراك قادة الجيش في التوقيع على وثيقة البيعة، ومن مظاهر مبدأ الاستمرارية في المؤسسة العسكرية المغربية وفائها لنهجها التقليدي الذي ارساه الملك الراحل الحسن الثاني.

لقد عمل دستور 2011 على المحافظة على سلطة الملك على المؤسسة العسكرية خاصة فيما يخص التعين في المناصب العسكرية الذي يعد مجالا حصريا للملك ولا دخل للحكومة فيه من هنا يتبين لنا أن مركز الجيش في النسق السياسي المغربي سيستمر في أداء وظائفه التقليدية المتمثلة في الثلاثي: حماية النظام الملكي والدفاع عن قضية الصحراء ودرء المخاطر الخارجية المحتملة الآتية من الجوار، بالإضافة إلى مواجهة التحديات الأمنية الطارئة، مثل: تهديدات الجماعات المسلحة العابرة للحدود.[2]

ويشكِّل هذا التصور إجماعًا بين الأحزاب السياسية المغربية سواء كانت في الحكومة أو المعارضة. فمثلًا انتقد محمد اليازغي، وهو أحد قادة حزب الاتحاد الاشتراكي المعارض، ضعف ميزانية الجيش لعام 2015 التي تمثل 3 بالمائة من الناتج الداخلي الخام، ودعا إلى رفعها بسبب ما يواجه المغرب من مخاطر أمنية ولتحقيق نوع من التوزان العسكري مع الجزائر. وبالمقابل فإن جهود تعزيز موقع الجيش المغربي الذي ظهرت بعض بوادره خلال حكم الملك محمد السادس لن تتجاوز الحدود التقليدية المرسومة للمؤسسة العسكرية بعد مرحلة الانقلابات، وذلك حتى لا تتعزز طموحات سياسية لدى نخبة معينة في الجيش وتشكل أي تهديد محتمل للنظام[3].

-قطاع العدالة:

للقصر امكانية التأثير في سير العدالة ، بل وتوجيها كذلك هي بين ايدي الملك اداة قوية لقد سجل دستور 1962 حق الملك في تعين كل القضاة [4]اما دستور 2011 فنجد بأن القضاء يعتبر سلطة كغيرها من السلطات وهو مستقل عن السلطة التشريعية والتنفيذية ،كما أن الملك هو الضامن لهذه الاستقلالية باعتباره رئيس المجلس الاعلى للسلطة القضائية كما يعين خمس اعضاء من اعضاء

---

[1]شهرزاد صحراوي مرجع سابق ص 161

[2]سعيد الصديق، **تطور الجيش المغربي عهدان ونهج واحد** ، الدوحة :مركز الجزيرة للدراسات، 23مارس 2015 ص11

[3]المرجع نفسه، ص12

[4]يوسف شويحة ،مرجع سابق ، ص 78

هذا المجلس من بينهم عضو يقترحه الامين العام للمجلس العلمي الاعلى كما يوافق الملك بظهير على تعين القضاة من قبل المجلس الاعلى وترفع التقارير المنجزة من طرف المجلس الى الملك حيث يصدر توصيات بشأنها تتناقض هذه الوضعية مع مكانة رئيس الدولة فيظل النظام البرلماني الذي يقضي بعدم تدخل رئيس الدولة في سير السلطة القضائية، ولا في تركيبة جهازها التنظيمي[1].

كما أن مبدأ الاستقلالية الذي تنص عليها لوثيقة الدستورية في المغربي طرح أكثر من سؤال فيظل وجود ملكية فاعلة في الشأن ا لعام وتدبير السياسات العامة .وبالتالي تؤدي سلطة الاشراف الملكي على السلطة القضائية الى استنتاج اساسي يتعلق بتبعية السلطة القضائية سلطة الملك، ما سبق نلاحظ هيمنة المؤسسة الملكية على قطاع العدالة

المبحث الثاني : عوائق على مستوى المجتمع المغربي

المطلب الاول الثقافة السياسية: تعد الثقافة السياسية مجموع القيم والمعاير السلوكية المتعلقة بأفراد في علاقتهم مع السلطة السياسية ، ويقصد بالثقافة السياسية مجمعة المعارف والآراء والاتجاهات السائدة نحو شؤون السياسة والحكم ،الدولة والسلطة ، الولاء الانتماء ،الشرعية ، والمشاركة [2] يؤكد العديد من الباحتين أن هناك تلات أنماط من الثقافة السياسية تميز المجتمع المغربي اول هذه الثقافات هي الثقافة الانقسامية وثانيها ثقافة الاجماع وثالثها ثقافة المشاركة التي تعاني من تضيق كبير ما يميز المجتمع المغربي هو سيطرة الطابع التقليدي ما شكل عائقا في عملية التحول الديمقراطي[3]

تبرز لنا مجموعة من العناصر التي افرزتها التأثيرات التقليدية والتي ميزت الثقافة السياسية المغربية يمكن اجمالها في ما يلي :

- تحييد الحركات الاسلامية بفعل أن الملك هو أمير المؤمنين، وأن النظام السياسي قائم على الاسلام.

---

[1] عبد الاله سطي، **الملكية البرلمانية واسئلة الاصلاح الدستوري** ،المجلة العربية للعلوم السياسية عدد 49 سنة2016 ص83

[2] مندر السيد احمد الحلولي ، **الثقافة السياسية واترها على التحولات الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني** ،رسالة ماجيستير جامعة الازهر كلية الآداب والعلوم الانسانية غزة 2009 ص 13

[3] احمد منيسي ،مرجع سابق ص96

- التمسك بالشكل التقليدي إضافة الى المبررات التقليدية للسلطة، فأمير المؤمنين للدين والوطنية المغربية بهدف تأكيد شرعية الملكية وتعبئة التأييد للعرش الملكي ، ولم يقتصر توظيف التقليدية على المؤسسة الملكية وحدها، وإنما امتد الى مختلف القوى السياسية في البلاد.
- تعبير الحركة السياسية عن واقع مختلط من التقليدية والحداثة.

في الأخير نقول أن الطابع التقليدي المميز للملكة المغربية لم يتوقف عند هذا الحد بل إنه يمتد الى الوقوف في وجه أي محاولة تحديثية ولذلك فإن نمط الثقافة السياسية الذي يسود المغرب لا يساعد على تفعيل العملية الديمقراطية وبقى عائقا امامها.

المطلب الثاني المجتمع المدني:

توجد مجموعة من الصعوبات التي تحول دون بروز مجتمع مدني قوي يساهم في التحول الديمقراطي في المغرب، ولعل من أبرز الاسباب التي ساهمت في هذا الوضع الثقافة السياسية، إضافة الى الوضع المؤسسي ، الذي يسود المغرب خاصة وأن النخب المغربية جميعها تتداخل مع النظام.

إضافة الى تبعية الاجتماعية والاقتصادية .

رغم هذا الوضع الى أن السنوات الاخيرة عرفت سلسلة من التحركات النقابية والاضرابات العمالية التي تحاول أن تنهض بالمجتمع المدني في المغرب واعطائه المكانة التي يليق به[1]

لقد عملت السلطة على اشراك منظمات حقوقية في المجلس الاستشاري لحقوق الانسان كما أنه في عهد الملك الحسن الثاني لم تتحقق التنمية المنشودة من طرف الشعب وتميزت فترة حكمه بالانقلابات، يؤكد محمد عابد الجابري " آن المجتمع المغربي الى حدود الثلاثينات من هذا القرن، كان مجتمعا تؤطره القبيلة والزاوية لقد كان هناك اطاران اجتماعيان وحيدان ومتداخلان ينتظمان داخل هما افراد المجتمع المغربي ، هما القبيلة والطريقة الصوفية أو الزاوية أما الدولة فقد كانت جهاز فوقيا يستمد سلطته وفعاليته بل وجوده من نوع العلاقة التي يقيمها مع الاطارين المذكورين".[2]

مع مطلع التسعينات تغيرت استراتيجية الدولة اتجاه المجتمع المدني ، بعد أن عجزت عن القضاء عليه او منافسته بشكل كبير، وبذلك اتجهت الى احتوائه وتوظيف مؤسساته في المجتمع.

---

[1] احمد منيسي، مرجع سابق ، ص 98

[2] نادية صلاح الذين ،اشرف الغزالي ، **خصائص المجتمع المدني**، طنجة :المركز التربوي الجهوي 2008 2009 متحصل عليه من www,ekladta.com

هذا الانفتاح لم يأتي في سياق طبيعي بل جاء نتيجة عن عجز الدولة عن التصدي للمشاكل الكبرى الذي عرفها المغرب في التسعينات وامتصاص الغضب الشعبي من اختيارات الدولة إضافة الى ضغط الدول الغربية على المغرب من أجل اشراك منظمات المجتمع المدني في شؤون الحكم ابرز خصائص المجتمع المدني في المغرب ما يلي:

-إن التنظيمات التي شملها المجتمع المدني لا تلعب دور الوسيط بين المجتمع والدولة فنراه دائما يتجنب التصادم والمواجهة مع جهاز الدولة.

-نفي أي صبغة سياسية للتنظيمات التي تنطوي تحت هذا المفهوم وذلك تلبية لرغبة النظام السياسي الذي عبرت عنه المؤسسة الملكية.[1]

المطلب الثاني دور النخبة السياسية:

من المعيقات التي حالت دون تفعيل التحول الديمقراطي في المغرب هو التعاطي السلبي للنخبة المغربية مع عملية التحول الديمقراطي وبطئها ومن الأسباب التي أدت الى هذه الوضعية.

هو طبيعة العلاقة الموجودة بين التكتلات والأحزاب والنقابات المتنازعة فإدا تمكن جزء من النخبة من فرض سيطرته ، هبت الأجزاء الأخرى للتحالف فيما بينها لمعادلة الكفة ومواجهة التهديد وهذاما يجعل الوضع يتميز بحلقة مفرغة بين النخب والنخب المضادة دون مراعاة لإرادة الجماهير المغربية[2].

إن بنيوية النخبة المغربية كما يراها العديد من الباحثين ناتجة من الأسر التي كانت تجمع بينها معرفة وشرائح قرابة قديمة، أسسوا جميعا الحركة الوطنية .

ما يميز النخب المغربية كذلك أنها تكون عالم مغلق ومجتمع ضيق تعززت فيه الثقافة العشائرية نتيجة عن زيادة المصاهرة إضافة الاتصالات التي حدثت بينها في السجون لفترات قبل الحماية وتبرز لنا محددات النخبة المغربية في ما يلي[3]:

قلة عددها.

استعمالها للأساليب التقليدية لبلوغ هدف غير تقليدي بقصد ووعي.

تشكيلها للأحزاب الاتباع.

---

[1] نادية صلاح الذين اشرف الغزالي مرجع سابق

[2] احمد منيسي ،مرجع سابق ،ص103

[3] المرجع نفسه ،ص 104

ضرورة الزعامة وعلى نحو تقليدي حتى أن الزعامة السياسية تمارس على نحو تقليدي في اطار مؤسسات حديثه.

إعطاء المؤسسات التقليدية الاولوية.

تقاطعها مع المخزن ورجالاته.

هكذا يتضح أن ماساهم في تكريس جمود النخبة هو تجدر الروح العشائرية وانتشار السلوكيات الخاصة بها ، فهذا الجمود يعد أحد العقبات التي تقف في وجه تطوير تجربة التحول الديمقراطي ودفعها الى الامام.

المطلب الثالث ازمة المشاركة السياسية

يعرف صمويل هنتجتون المشاركة السياسية بأنها النشاط الذي يقوم به المواطنين العاديون بقصد التأثير في عملية صنع القرار الحكومي سواء كان هذا النشاط فرديا أم جماعيا ، منظما او عفويا ، متواصلا ومتقطعا، من بين الظواهر التي أصبحت تميز الحياة السياسية المغربية نجد الموقف السلبي للمواطن ازاء العمل السياسي سواء كان في شكل انخراط في تنظيمات حزبية أو في شكل المشاركة في الاستحقاقات الانتخابية حيث بلغت في سبتمبر 2002 نسبة 50 % إن اقوى حزب سياسي لم يحصل الى 10 % من مجموع الناخبين[1].

من الأسباب ازمة المشاركة السياسية في المغرب ما يلي:

غياب وضعف الطبقات الوسطى.

انخفاض الوعي السياسي.

طغيان العنصر الشخصي على الحياة السياسية.

ضعف التنظيمات السياسية الوسيطة من احزاب سياسية وجماعات مصالح.

إن احتكار جماعة طبقية ما مصادر ومواقع القوة السياسية في المجتمع وسيطرتها على مؤسسات الحكم والادارة وأدوات وقنوات العمل السياسي يؤثر سلبا على المشاركة السياسية مما ينعكس على حجم المشاركين في العملية السياسية مما يؤدي الى انهيار قيم الحرية والعدالة والمساواة مما يفقد النظام السياسي شرعيته.

[1] زين العابدين حمزاوي مرجع سابق ، ص27

المطلب الرابع ملف الحقوق الانسان:

لقد شكلت قضية حقوق الانسان في المغرب تحدي كبير للنظام السياسي نظرا للضغوطات الكبيرة التي واجهته خاصة في فترة التسعينات وأول الأوراش التي فتحها الملك الحسن الثاني قراره بتعويض عائلات المفقودين [1].

بعد الاستخلاف التزم محمد السادس في أول خطاب له سنة 1999 بسهر على احترام الحقوق والحريات الأساسية وذلك بأنشاء لجنة مستقلة لتعويض ضحايا الاختفاء القسري، والاعتقال التعسفي وقد كانت هي المرة الأولى التي يتم الاعتراف بهذه الانتهاكات من قبل أعلى سلطة في الدولة[2].

مثلت سنة 2011 تحدي جديد للملك في مجال حقوق الانسان تمثل في موجات الربيع العربي فلقد شهدت المنطقة العربية مع أواخر 2010 وبداية 2011 منعطف سياسي خطير، تمثل في الأحداث التي اطاحت بالحكم في كل من تونس ومصر وليبيا واليمن، والتي لاتزال تهز الوضع في سوريا.

هذا الأحداث أدت الى تغيرات مؤثرة في الحياة السياسية العربية وبدوره المغرب لم يشكل الاستثناء حيث خرج الشباب المغربي الى الشارع مطالبين بإصلاحات جوهرية في النظام السياسي المغربي وذلك ما عابرت عنه حركة 20 فبراير لقد استطاعت هذه الحركة أن تفجر دينامية اجتماعية وذلك من خلال التزامها بالطابع السلمي[3].

دوافع واسباب نشأة حركة 20 فبراير

لقد ساهمت مجموعة من الأسباب والدوافع الداخلية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في ظهور حركة 20 فبراير إضافة الى عوامل خارجية فلقد كانت الحركة تعبيرا عن الاوضاع التي عاشها المغرب طيلة عقود من الزمن والتي اتسمت عموما بارتفاع درجة التذمر الاجتماعي وبداية انهيار الطبقة الوسطى، إضافة الى تعتر مسار التنمية السياسية في البلاد ، وسيطرة اصحاب النفود والمصالح.

---

[1] المرجع نفسه ، ص28

[2] احمد منيسي ،مرجع سابق ص 31

[3] سعد الذين العتماني ، **تجربة الاصلاح في المغرب**، الدوحة :منتدى العلاقات العربية والدولية ط1 سنة 2015 ص

مطالب حركة 20 فبراير:

لقد استطاعت حركة 20 فبراير جذب قوى سياسية وحقوقية ، وحصلت على دعم منظمات مغربية عديدة ، من بينها الأحزاب السياسية ، وجمعيات حقوقية ، ونقابات مهنية من خلال مجموعة من المطالب من بينها دستور جديد ، وحل الحكومة والبرلمان وتشكيل حكومة انتقالية مؤقته تخضع للإرادة الشعب، كما طالبت بقضاء مستقل ونزيه ،إضافة الى محاكمة المتورطين في قضايا الفساد واستغلال النفود ونهب ثروات البلاد ، والاعتراف بالغة الامازيغية كلغة رسمية الى جانب اللغة العربية، مع الاهتمام بالخصوصية المغربية لغة وتاريخا وثقافة بإضافة الى اطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين وتشغيل العاطلين عن العمل.

تجاوب النظام السياسي في المغرب مع مطالب حركة 20 فبراير: لقد تجاوب النظام السياسي في المغرب مع مطالب الحركة من خلال مجموعة من الاصلاحات الدستورية من خلال خطاب 9 مارس 2011 وتشكيل لجنة استشارية لتعديل الدستور واتخاد مجموعة من التدابير والاجراءات لتكريس أليات ممارسة الحريات الفردية والجماعية من قبل تحويل المجلس الاستشاري لحقوق الانسان الى المجلس الوطني لحقوق الانسان وتحويل ديوان المظالم الى مؤسسة الوسيط وإحداث المندوبية الوزارية لحقوق الانسان[1].

بالمقابل سجلت الهيئات الدولية مجموعة من الخروقات القانونية والتي مست فئات عريضة من شباب حركة 20 فبراير حيث سجلت عمليات قمع واسعة في صفوف الحركة من طرف النظام المغربي ، فمعظم الخروقات تدور في فلك الاعتقال والتعذيب.

لقد نالت حركة 20 فبراير النصيب الأوفر من القمع والاعتقال ولم تمر سنة 2011 دون أن تسجل ضد الدولة المغربية وقائع التعذيب في حق المعتقلين الاسلامين وتحديدا معتقلي السلفية الجهادية أما أفراد حرية الرأي التعبير فهناك محكمات ضد الصحفيين والمدونين[2]، في حقيقة الأمر إن النظام المغربي يتقن جيدا هذه الأساليب فالتجربة الصحراوية خير دليل عن سياسات القمع في وجه أي معارضة تخرج عن الخط المرسوم لها.

---

[1] يوسف محمد الصواني ، ريكاردو ريني لا ريمونت ،**الربيع العربي الانتفاضة والاصلاح والتورة** تر لطفي زكراوي ، بيروت :منتدى المعارف ط1 ، سنة 2013 ص.

[2] هند عروب، **حقوق الانسان في المغرب2011 قمع اعتقال تعذيب ومحاكمات**، الرباط 2012 ص4

عموما يمكن القول أن هناك مجموعة من التحديات والمعوقات تحول دون تحفيز عملية التحول الديمقراطي في المغرب لعل من اهمها هيمنة الملك على قلب الحياة السياسية في المغرب واصراره على أن يملك ويحكم .

إضافة الى استخدامه العديد من الوسائل التي تدعم هذا الهدف، لاسيما تكريس الثقافة التقليدية ،ودعم العلاقات العشائرية، واستخدام استراتيجيات الموازنات الحزبية التي تضعف الأحزاب والتي تضعف الطابع المؤسسي[1].فماعدا المبادرات التي تمت على مستوى حقوق الانسان ، لم يتم اقرار اصلاحات سياسية ودستورية ، ولا الرفع من مستوى التنمية وهو ما جعل المغرب يضل قابعا في مؤخرة الترتيب الدولي فيما يتعلق بمؤشرات التنمية، كما أدى الى استفحال الازمات الاجتماعية و الاقتصادية[2].

كما يعتبر الارث والتراكمات التي تراكمت خلال مسيرة الملكية في المغرب وخاصة على مستوى أجهزة الدولة ومنها الجهاز الاداري الذي يستشري فيه الفساد الذي يتمتع بميزة أنه فساد يحمي بعضه بعض.

المبحث الثالث: افاق التحول الديمقراطي في المغرب:

متل مجيئ محمد السادس الى الحكم بداية جديدة في الواقع السياسي حيث عمل على مجموعة من الاصلاحات ، حيث نجد تحسن في مجال حقوق الانسان لكن وبالرغم من ذلك الا ان تجربة التحول الديمقراطي في المغرب يبقى يشوبها الكثير من النقص وهذا لكون التجربة الديمقراطية جاءت بشكل فوقي حيث لم تستجب لكل مطالب المعارضة[3]، أما ثاني هذه المتغيرات فتجربة التحول الديمقراطي في المغرب لم تكن تعبيرا عن اجماع وطني ،فليس تمته أولويات وطنية واضحة للأجندة التحول الديمقراطي.

إضافة لذلك فتجربة التحول الديمقراطي قد جرت في سياق مؤسسي تقليدي ، الأمر الذي يفرض ضرورة المؤسسات المختلفة للنظام السياسي على النحو الذي يمكن معه هذه المؤسسات من استيعاب فكرة التحول الديمقراطي.

---

[1] احمد منيسي مرجع سابق ص125

[2] زين العابدين حمزاوي ،مرجع سابق ، ص37

[3] احمد منيسي ، نفس المرجعص124

من أجل أن يتحقق في المغرب تحولا ديمقراطيا حقيقيا يؤكد المتابعين للشأن السياسي في المغرب أن تقيد سلطات الملك والفصل فيما بينها والسماح للمؤسسات المنتخبة من لعب دورها الحقيقي، وعملية التحول الى الديمقراطية لن تتأتى باكتفاء الأحزاب السياسية بالتنظير فقط ، وانتظار المبادرات الملكية بالإصلاح.

يجب على الأحزاب السياسية الضغط على الملك من أجل القيام بإصلاحات جوهرية فعملية التحول الديمقراطي لا تأتي من الأعلى بل بممارسة الضغوطات على الملك من طرف جميع القوى السياسية.

نلاحظ أن انعدام التوازن بين القصر الملكي وبقية القوى السياسية هي السمة الغالبة على التجربة الحزبية في المغرب كل هذه المعطيات جعل من مبادرة الديمقراطية ضلت ضعيفة.

لكي يتحقق تحول ديمقراطي حقيقي لابد من توفر بيئة داخلية تساعد على ذلك ففي ضل سياسة القمع والتدجين الممارس ضد القوى السياسية إضافة الى أساليب الاغراء التي يمارسها الملك مع الأحزاب السياسية لا يمكن الحديث عن تحول ديمقراطي، فالديمقراطية لا يمكن اختزالها في انتخابات تشريعية أو محلية ، بل يجب توفير الشروط الازمة لصقلها، فالاصطلاحات التي أعلن عنها في المغرب لم تتنصب عن اصلاح البنية المؤسسية والسياسية فلازالت اللعبة السياسية في المغرب تخضع لمنطق دستوري قديم رغم الدستور الجديد [1]

لتلبية مطالب الشعب المغربي قام السلطة في المغرب بأجراء انتخابات تشريعية مسبقة في 2011 عرفت فوز حزب العدالة والتنمية .

[1] عبد الاله سطي، اسئلة حول فرضية الانتقال الديمقراطي في المغرب ،المركز العلمي العربي للأبحاث والدراسات الانسانية ص11

خـــاتـــمـة

في الأخير نخلص أن تجربة التحول الديمقراطي في المغرب لايزال يطبعها البطيء وذلك لوجود مجموعة من العوائق ابرزها المؤسسة الملكية التي تقف كفاعل مضاد لأي عملية تحول ديمقراطي وذلك عن طريق اتباع مجموعة من الاستراتيجيات تمتلث اما في احتواء الاحزاب السياسية أو محاولة اغراق المشهد الحزبي بأحزاب انشطارية لا تساهم في دفع عملية التحول الديمقراطي ، تنوعت هذه الاستراتيجيات من مرحلة الى اخرى وحسب اختلاف وتنوع الظروف التي املت عليها في كثير من الاحيان تغير تلك الاستراتيجية بهدف اضعاف الاحزاب السياسية حث لا تكون منافس لها في الحكم .

فالمغرب لن يستطيع التحول الى الديمقراطية في ظل هذا الواقع التي تعيشه الأحزاب السياسية لذلك ومن أجل قيام تحول ديمقراطي فعال في المغرب يجب على الأحزاب السياسية المطالبة بإصلاح حقيقي وذلك من خلال الضغط على الملك من اجل التخلي عن جزء من سلطاته لفواعل اخرى من بينها الأحزاب السياسية ففي ضل احتكار الملك لهذه السلطات لا يمكن الحديث عن تحول ديمقراطي في المغرب .

ان الواقع التي تعيشه الأحزاب السياسية بفعل انعدام الديمقراطية الداخلية ووجود صراعات وخلافات داخل الأحزاب السياسية كان له دور في عدم مساهمة الأحزاب السياسية في دفع عملية التحول الديمقراطي ، كما لعبت الثقافة السياسية السادة في المغرب عنصرا معيقا لعملية التحول الديمقراطي من خلال التمسك بالشكل التقليدي رغم مظاهر الحداثة ، وهو ماسهم في وضع متأزم يسود المغرب ففي ضل انعدام العدالة الاجتماعية سيخلق مزيد من الاحتقان وهذا ما يطرح تساؤلا كبيرا حول قدرة النظام السياسي في المغرب على التكيف مع المستجدات التي تطالب بتقيد سلطة الملكية من خلال القيام بإصلاحات جوهرية وليست اصلاحات شكلية فقط .

قائمة المراجع

الوثائق القانونية

1. المملكة المغربية ، **قانون الاحزاب السياسية في المغرب،** المادة1 بموجب ظهير شريف رقم 18,06 ،1 صادر في 14 فيفري 2006.
2. المملكة المغربية، المادة 60 من دستور المملكة المغربية المعدل لسنة 2011.

المعاجم والقواميس

1. البصير عبد المجيد ،**موسوعة علم الاجتماع ومفاهيم في السياسة والاقتصاد والثقافة،**: دار الهدى ،الجزائر سنة 2010

   بيارنبون غيه رمي ، **قاموس علم السياسة والمؤسسات السياسية** ، ترجم هيثم المع :المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت 2005
2. زيتون وضاح ، **المعجم السياسي** عمان الأردن دار أسامة للنشر والتوزيع، دار المشرق الثقافي، سنة 2010

الكتب العربية:

1. اسامة الغزالي حرب، **الاحزاب السياسية في العالم الثالث** ، سلسلة عالم المعرفة :المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ،الكويت ،سبتمبر سنة 1987
2. البار امين ، **دور الاحزاب السياسية في دعم التحول الديمقراطي في الدول المغاربي،** ط1: مكتبة الوفاء القانونية الاسكندرية سنة 2014
3. بالمليح سمير ،**المشروع التنموي للملك محمد السادس بين المرتكزات ومعيقات الانجاز** ، كراسات استراتيجية ،منشورات وجهة نظر مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء 2005.
4. برو فليب ، **علم الاجتماع السياسي،** ترجمه محمد عرب صاصيلا، بيروت :المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ط1 ، سنة 1998.
5. جون واتر بوري ،**الملكية والنخبة السياسية في المغرب** ،ترجمة ماجد نعمة، بيروت: دار الوحدة للطباعة سنة 1982.
6. حسان محمد شفيق العاني، **الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة** ،جامعة بغداد سنة1986.
7. خزرجي تامر ، **النظم السياسية الحديثة والسياسة العامة** : دار مجدلاوي، عمان سنة 2004
8. الشاعر رمزي الشاعر، **الأيديولوجيا واترها في الانظمة السياسية المعاصرة،** القاهرة : دار النهضة سنة 1979.
9. الشرقاوي سعاد ،**النظم السياسية في العالم المعاصر،** القاهرة : دار النهضة العربية ط2 ، سنة1982
10. الشرقاوي سعاد ،**النظم السياسية في العالم المعاصر،** د. د، ن سنة 2008 .

11. الطماوي سليمان ، **السلطات الثلاثة في الدساتير العربية المعاصرة وفي الفكر السياسي الاسلامي،** دراسة مقارنة، لبنان: دار الفكر العربي ط5 سنة 1996 .
12. ظريف محمد ، **الاحزاب السياسية المغربية** ط1 الدار البيضاء المغرب : دار الاعتصام سنة2001.
13. عبد الحميد رجب، **مبادئ العلوم السياسية** ، القاهرة : دار الكتاب الحديث ط1 سنة2011.
14. عبد الوهاب بن خليف ،**المدخل الى علم السياسة** ، الجزائر: دار قرطبة للنشر والتوزيع، سنة 2010
15. العتماني سعد الدين ،**تجربة الاصلاح في المغرب** ،الدوحة :منتدى العلاقات العربية والدولية ط1 سنة 2015.
16. العجاتي محمد ، **الدستور الجديد وطبيعة النظام السياسي في المغرب،** الجيزة :منتدى البدائل العربي للدراسات ص5 جولية سنة 2011.
17. عروب هند ، **مقاربة اسس الشرعية في النظام السياسي،** المغربي الرباط : دار الأمان سنة 2009
18. العروي عبد الله العروي ، **من ديوان السياسة** ، المركز الثقافي العربي.
19. العلام عبد الرحيم ، الملكية وما يحيط بها في الدستور المغربي المعدل، الرباط: سلسلة دفاتر وجهة نظر ، سنة 2011 .
20. علي خليفة الكواري واخرون ، **الديمقراطية داخل الاحزاب في البلدان العربية** ط1 بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، سنة 2004 .
21. محمد عابد الجابري، **الديمقراطية وحقوق الانسان.** ط1: بيروت لبنان ، مركز دراسات الوحدة العربية سنة 1994.
22. محمد نصر مهنا ، **في النظم الدستورية والسياسية دراسة تطبيقية** ،الاسكندرية :المكتب الجامعي الحديث سنة 2005.
23. معراف سماعيل ، مسارات التحول الديمقراطي في المنطقة العربية ،الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر سنة 2013
24. نبيلة عبد الحليم كامل، **الوجيز في النظم السياسية والقانون الدستوري المغربي،** الدار البيضاء: دار النشر المغربية، سنة 1980.
25. هنتجتون صمويل ،**الموجة الثالثة التحول الديمقراطي في اواخر القرن العشرين** ، ترجمة عبد الوهاب علوب القاهرة : مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية سنة1993.
26. الوتيز لاري ، **نظام الحكم في الولايات المتحدة الامريكي،** ترجمة جابر سعيد عوض مصر القاهرة الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية سنة1996.

27. يوسف محمد الصواني ،ريكاردو رينه لا ريمونت ،**الربيع العربي الانتفاضة والاصلاح والتورة، تر لطفي زكراوي** ، بيروت :منتدى المعارف ،ط1 ، سنة 2013.

المقالات العلمية:

1. جنداري ادريس ، **التجربة الحزبية في المغرب غموض التصور وإعاقة الممارسة** :المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات الدوحة سنة 2012 .
2. زين العابدين حمزاوي، **الاحزاب السياسية وازمة الانتقال الديمقراطي في المغرب** ،المجلة العربية للعلوم السياسية :مركز دراسات الوحدة العربية ع16 سنة 2007 . بوز احمد ، الانتخابات المغربية والاصلاح المطلوب ، المجلة العربية للعلوم السياسية .
3. سطي عبد الاله ، **اسئلة حول فرضية الانتقال الديمقراطي في المغرب** ،المركز العلمي العربي للأبحاث والدراسات الانسانية.
4. سطي عبد الاله ، **الملكية البرلمانية واسئلة الاصلاح الدستوري** ،المجلة العربية للعلوم السياسية عدد 49 سنة 2016.
5. الصديق سعيد ، تطور الجيش المغربي عهدان ونهج واحد ، الدوحة : مركز الجزيرة للدراسات، 23 مارس 2015.
6. عبد الفتاح عبد الجليل ، **دور المجتمع المدني في تنمية التحول الديمقراطي في بلدان المغرب العربي**، مجلة المفكر عدد5: كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد خيضر بسكرة.
7. اقنوش زكريا ، تدني النضج السياسي لدى النخبة البرلمانية المغربية، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد 49 سنة 2016 .

تقارير

1. المنظمة العربية لحقوق الانسان، **تقرير عن حالة حقوق الانسان في الوطن العربي**، سنة 1997
2. عروب هند ، **حقوق الانسان في المغرب 2011 قمع اعتقال تعذيب ومحاكمات** ، الرباط 2012.

رسائل واطروحات جامعية:

1. شرقي حبيب الله ،**الثابت والمتحول في دور المؤسسة الملكية على ضوء دستور 2011** ،بحث لنيل الاجازة في القانون العام جامعة اب زهر اكادير ، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية سنة 2014
2. ميهوبي حبيب ، **دور الاحزاب السياسية في الحياة السياسية في المغرب 1999 _2016**،مدكرة ماجيستير جامعة الجزائر3 كلية العلوم السياسية والاعلام قسم العلوم السياسية سنة 2011

3. ناشط سفيان تليمة عتمان ، **الانتقال الديمقراطي بالمغرب الاكراهات والرهانات** ، بحث لنيل شهادة الاجازة في القانون العام جامعة الحسن الاول كلية العلوم القانونية والاقتصادية سنة 2014.
4. صحراوي شهرزاد ،**هيكلية التحول الديمقراطي في المنطقة المغاربية** ، دراسة مقارنة تونس –الجزائر –المغرب، مذكرة ماجيستر، تخصص دراسات مغاربية، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، سنة 2013.
5. خننو فاتح ، **بناء الانظمة السياسية الجزائر المغرب دراسة مقارنة** ، مدكرة لنيل شهادة الماجيستير ، تخصص دراسات سياسية ،مقارنة كلية العلوم السياسية ،جامعة الجزائر3 سنة 2011.
6. يوسف شويحة، **دور المؤسسة الملكية في النظام السياسي المغربي**، مدكرة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية ، جامعة الجزائر 3 كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية سنة 2012 ، تخصص دراسات سياسية مقارنة كلية العلوم السياسية جامعة الجزائر3 سنة 2011.
7. مندر السيد احمد الحلولي ، **الثقافة السياسية واترها على التحولات الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني** ،رسالة ماجيستير جامعة الازهر كلية الآداب والعلوم الانسانية غزة 2009.

المحاضرات العلمية :

1. عبد القادر عبد العالي ،**محاضرات النظم السياسية المقارنة:** قسم العلوم السياسية كلية الحقوق جامعة سعيدة سنة 2007 2008.
2. فول مراد , **محاضرات في النظم السياسية المقارنة**، مقياس النظم السياسية المعاصرة: قسم النظم السياسية المدرسة العليا للعلوم السياسية سنة2016

مواقع الأنترنت:

1. مصطفى العسري، **الأحزاب المغربية بعيون أجنبية** ، في:
(http://www.alwasatnews.com/news/347823.html)

2. الموقع الرسمي للبرلمان المغربي، في :
http://www.pm.gov.ma

3. **طقوس البيعة بالمغرب عندما رفض برلماني الركوع للملك**، في:
http://archive.arabic.cnn.com
4. نادية صلاح الدين ،أشرف الغزالي ، **خصائص المجتمع المدني المغربي** ، في:
www.ekladta.com
5. هداري الحسين ،**التعددية الحزبية في المغرب محاولة الفهم** : مجلة صحراء براس تاريخ التصفح يوم23 11 2014 في:

مراجع بالغة الاجنبية:

1. David J Samuels " **presidential zed parties the separation of powers and party organization and behavior,** «comparative political studies 35 may2002,462.
2. Maurice Duverger, **les partis politique**, France : Edition Armand colin 1952
3. Samuel huntington, traduit par: Française Burgess ,**Troisième vague : les Démocratisations de la fin du xx siècle** (paris : édition nouveau horizon), 1996

فهرس المحتويات:

شكر وتقدير..

ملخص الدراسة.

مقدمة..

الفصل الأول:الاطار المفاهيمي والنظري 10

المبحث الأول: الأحزاب السياسية مقاربة معرفية.....11

المطلب الأول: مفهوم الاحزاب السياسية.....11

المطلب الثاني: نشأة الاحزاب السياسية.....14

المطلب الثالث: وظائف الاحزاب السياسية.....17

المطلب الرابع: تصنيف الاحزاب السياسية.....20

المبحث الثاني: الاطار المفاهمي للتحول الديمقراطي.....22

المطلب الأول: مفهوم التحول الديمقراطي.....22

المطلب الثاني: مراحل التحول الديمقراطي.....24

المطلب التالت:العوامل المساعدة على التحول الديمقراطي.....26

الفصل الثاني:السياقات التاريخية للتحول الديمقراطي في المغرب.....35

المبحث الأول : تطور الدساتير والمؤسسات السياسية في المغرب.....35

المطلبالأول:الدستور.....35

المطلب الثاني: المؤسسة الملكية.....38

المبحث الثاني: السلطة التشريعية.....40

المطلب الأول: الحكومة.....42

المطلب الثاني :الانتخابات.....44

المبحث التاني : علاقة الاحزاب السياسية بالتحول الديمقراطي في المغرب.....46

المطلب الاول:نشاة الاحزاب السياسية في المغرب.....46

المطلب التاني : الادوار التي اضطلعت بها الاحزاب السياسية بعد الاستقلال.....48

المطلب التالت: خصائص الاحزاب السياسية المغربية.....49

المطلب الرابع: الاحزاب السياسية في عهد محمد السادس.....52

الفصل التالت: عوائق وافاق التحول الديمقراطي في المغرب.....54
المبحث الاول: المؤسسة الملكية كعائق لعملية للتحول.....54
المطلب الاول: : الملكية وعلاقتها بالأحزاب السياسية.....54
المطلب التاني: الملكية وعلاقتها مع الاجهزة التنفيذية.....58
المبحث الثاني: عوائق التحول الديمقراطي على مستوى المجتمع المغربي.....61
المطلب الاول: الثقافة السياسية..61
المطلب التاني :المجتمع المدني.....62
المطلب الثالث :النخبة السياسية.....63
المطلب الرابع :ملف حقوق الانسان.....64
المبحث التالت: افاق التحول الديمقراطي في المغرب.....67
خاتمة.....70
قائمة المراجع.....71